الجلسة الواحدة والخمسون بعد المئتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 25 رمضان 1422 (2001/12/11)
- **الرئاسة:** المستشار السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت:** أربع ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة الثامنة والنصف مساء.
- **جدول الأعمال:** استكمال التدخلات العامة حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2002.

❖❖❖

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

نواصل خلال هذه الجلسة المناقشة العامة لمشروع القانون المالي من السنة المقبلة إن شاء الله سنة 2002، وأذكر في الجلسة الزوالية تم الإستماع إلى السادة رؤساء الفرق : فريق التجمع الوطني للأحرار ثم فريق الحركة الوطنية الشعبية ثم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، الآن إذا سمحتم أعطي الكلمة لسيد عبد العزيز القريعة رئيس فريق الإتحاد الديمقراطي فليتفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار عبد العزيز لقريعة

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة بإسم أعضاء فريق الإتحاد الديمقراطي لمناقشة مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، والخاص بالسنة المالية 2002، لأعرض أهم المواقف والملاحظات التي أبداها أعضاء فريقي أثناء تدارسنا لهذا المشروع الذي تطبعه مميزات خاصة لكونه يأتي في وقت يخضع فيه الإقتصاد العالمي لتحولات عميقة خاصة بعد انفجارات نيويورك وواشنطن التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 شتنبر 2001، ولكونه كذلك يشكل آخر قانون مالي في عهد حكومة التناوب التوافقي.

فهذه الحكومة التي طالما ساندناها وكنا إلى جانبها طيلة مدة انتدابها، إذ يرجع لها الفضل الكبير في ترجمة العديد من الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى ومرجعيتها في ذلك التوجيهات الملكية السامية التي سطرها جلالة الملك في خطاباته السامية، وكذا في جلسات العمل التي ترأسها نصره الله وأيده، وتتجلى أهم الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي حظيت بالنجاح في عهد هذه الحكومة بالأساس في إنعاش المناطق الأقل نموا عبر اعتماد مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تأهيل المجال الترابي كبرنامج وكالة التنمية وإنعاش عمالات وأقاليم الشمال والبرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني لبناء المسالك والطرق القروية وبرنامج كهربة العالم القروي وفي محاولة للتخفيف من وطأة الجفاف الذي عمر بالبلاد وأثقل كاهل العباد.

ويتجلى نجاح الحكومة من جهة ثانية في تحفيز الاستثمار من خلال المجهودات التي بذلتها ولازالت تبذلها في تحديث الإطار القانوني و المؤسساتي الكفيل بجلب الاستثمارات الخارجية والداخلية وبتأهيل النسيج الاقتصادي وإكسابه المناعة اللازمة ضد كل الإكراهات الخارجية والداخلية ومن خلال تعزيز ثقافة الشراكة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والإنفتاح على الخارج وإنعاش القطاعات الواعدة ذات الإنعكاسات الإيجابية على الشغل وإنعاش الصادرات كقطاع التيكنولوجية الجديدة والإتصال والسياحة والصيد البحري والصناعة التقليدية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، بعضها من القطاعات التي تلعب دورا رياديا في تنمية العديد من مجالات النشاط الاقتصادي.

ولن ننسى كذلك الدور الذي لعبته الحكومة في مجال محاربة الفقر والتهميش والحرمان بفضل مؤسسة التعاون الوطني ومؤسسة

الإنعاش الوطني وعبر إحداث وكالة التنمية الاجتماعية إضافة إلى برنامج محاربة الأمية ومشروع التغطية الصحية، وكذا برامج الأولويات الإجتماعية تسجيلا لولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدة الشرائح المعوزة وإذا كنا نتمنا مجهودات الحكومة وننوه بإنجازاتها في المجالات الآنفة الذكر، فإننا نأسف لكون هذه الأخيرة لم تنجح في محورين إدماج الشباب خريجي معاهد التربية والتكوين في النسيج الإجتماعي وإدماج المرأة في مسلسل التنمية كتحديين مهمين في استراتيجية الحكومة وبهذا الصدد نعلن من هذا المنبر أن هذين المحورين يستدعيان معالجة طارئة وجذرية ضمن أولويات الأولوية التنموية وإتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لتشجيع الشباب خريجي المعاهد العليا.

ونتمنى في هذا الإطار فكرة تفويت أراضي الدولة «لوصوديا ولاسوجيطا» لفائدة المهندسين خريجي المعاهد الفلاحية في محاولة لإيجاد حل لإدماج هذه الفئة من الأطر العليا في النسيج الإنتاجي الوطني، ومن جهة أخرى وتماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بخصوص محاربة السكن غير اللائق، فإننا ندعو الحكومة إلى إتخاذ إجراءات فعالة للنهوض بقطاع السكن الإجتماعي والعمل من أجل القضاء على أسباب انتشار السكن العشوائي للهجرة القروية التي تشكل السبب الرئيسي في تفشي هذه الظاهرة، والحد من الهجرة القروية لايمكن أن يتم في اعتقادنا إلا من خلال تثبيت الفلاح بأرضه عن طريق مجموعة من الإجراءات التحفيزية وفي هذا الإطار نطالب الحكومة بالسهر على تبسيط المساطر الإدارية قصد تسهيل الحصول على رخصة البناء لفائدة سكان البوادي.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا، الموقر بني على تراكمات وتخمينات مبالغ في معظمها، فمن جهة بني المشروع على فرضية معدل نمو 5 ،4٪ على أساس سنة فلاحية متوسطة وبمعدل تضخم لايتجاوز 3٪، وبسعر في النفط في حدود 23 دولار للبرميل، ومن جهة أخرى وعلى المستوى المالية العمومية بني المشروع على فرضيات تحسن للمداخيل الجبائية بنسبة 2,3٪، وتزايد نفقات المعدات والخدمات بنسبة 1,13٪، وتطويق العجز الموازني في حدود 3٪ من الناتج الداخلي الخام والحصول على إيرادات مرتفعة من عمليات الخوصصة تصل إلى 12,5 مليار درهم تستند بالأساس على فتح رأس مال شركة اتصالات المغرب وشركة التبغ والبنك الشعبي المركزي، كما يعول على تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وعائدات التوافد السياحي وكذا تدفق الاستثمارات الخارجية لتحقيق توازن ميزان الأداءات الجارية لسنة 2001.

وعلى ذكر المغاربة القاطنين بالخارج، نتمنا المجهودات التي بذلتها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج في تسهيل عملية العبور والولوج للمملكة في أحسن الظروف لفائدة هذه الشريحة، وندعو الحكومة بهذه المناسبة أن تنهج سياسة تحفيزية قصد تشجيعهم على استثمار أموالهم في مشاريع تنموية بشروط تفضيلية، نقول إن هذه التوقعات والفرضيات مبالغ في مجملها، أخذا بعين الإعتبار التطورات التي يشهدها العالم من جراء أحداث 11 سبتمبر التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مختلف الدول وبالخصوص على السياحة الدولية.

ونحن نعلم أن المغرب يعتمد على الإنفتاح الخارجي كأحد الأسس لتحقيق تنمية قروية ومستديمة في إطار ماكرو اقتصادي متوازن، إضافة إلى كون هذه الوضعية الإقتصادية العالمية مرشحة للمزيد من التحولات التي يصعب التكهن بها، كما أن الأحوال المناخية لاتبشر بحلول سنة فلاحية متوسطة وهنا لابد أن أشير إلى أن الفلاحة رغم تعاقب سنوات الجفاف على بلادنا تعد موردا ثابتا وفي مأمن من الإكراهات الدولية، وفي هذا المضمار ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في السياسة التي تنهجها إزاء القطاع الفلاحي، وذلك من خلال إعادة الإعتبار لهذا القطاع الحيوي وإعطائه الأولوية والمكانة التي يستحقها ضمن النسيج الإقتصادي الوطني وارتباطا بالموضوع نرى في فريقنا فريق الإتحاد الديمقراطي أن برنامج الحد من آثار الجفاف يجب أن يحول إلى مؤسسة مستديمة وفق قوانين تتلاءم، والإكراهات المفروضة على العالم القروي من جراء هذه الآفة التي باتت بنيوية، وعلى ذكر الفلاحة فإننا نقر بأن القطاع الفلاحي يبقى الوسيلة الأنجح لتحقيق الإكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي إضافة إلى كونه ينشط الحركة الإقتصادية والإجتماعية لأزيد من نصف ساكنة المغرب، وفي الوقت الذي نحن فيه في أمس الحاجة إلى مضاعفة الجهود قصد مواجهة الجفاف بأسلوب عقلاني وحاسم من أجل تخفيف المعاناة عن الفلاحين الذين أصبحو يشكون من كثرة الخسائر وثقل تكاليف الإنتاج مما يدفعهم إلى التخلي عن

أراضيهم والتحول نحو المدن، فإننا نأسف لتراجع الإهتمام الحكومي بهذا القطاع.

لهذا، وإيمانا منا بأن تنمية القطاع الفلاحي ستبقى دائما أول أولويات التنمية الوطنية، فإننا ندعو حكومتنا الموقرة أن تعيد لهذا القطاع اعتباره وإيلاءه المزيد من الإهتمام، بغية تحقيق الإكتفاء الذاتي، الذاتي الغذائي والرقي بالعالم القروي إلى المستوى المطلوب. وهو الأمر الذي يستدعي نهج خطة تنموية شاملة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز القروية، تماشيا مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونستحضر بهذه المناسبة كلام جلالته بمناسبة ذكرى 20 غشت سنة 1999، حيث قال نصره الله : «كيف يمكن تحقيق التنميةالشاملة وعالمنا القروي يتخبط في مشاكل تضطر الساكنة إلى التخلي عن الأرض التي جعلها الله ظلولا للإسترزاق منها والهجرة إلى المدن في غيبة استراتيجية تنموية مندمجة قائمة على تنظيم الأنشطة الفلاحية وغيرها والإهتمام بالسكن والتعليم وتحسين مستوى تجهيزاتها الأساسية والحد من الهجرة بوضع خطة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز المحيطة بالحواضر وكذاتدبير التقلبات الغير المتوقعة كالجفاف وما إليه» انتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس،

ومن أجل تخفيف معاناة الفلاحين وتحفيزهم على الجهاد الإقتصادي ندعو الحكومة إلى حذف التسبيق المفروض على جدولة ديون الفلاحين المقررة في إطار الإتفاقية المبرمة على جدولة الديون الفلاحين بين الصندوق والدولة نظرا لكون أغلبية الفلاحين لاتتوفر على التسبيق المنصوص عليه من جراء حدة الجفاف، ومن جهة أخرى نطالب الحكومة بتعميم الإستفادة من السلفات الصغرى لفائدة ساكنة العالم القروي بصفة إنشاء أقطاب جديدة للتنمية بالوسط القروي.

كما نطالب الحكومة بإعادة النظر في ثمن الكازوال المستعمل في تشغيل الآلات الفلاحية، خاصة في هذه الظرفية التي تتميز بانخفاض أسعار البترول على الصعيد العالمي، وكذا أثمنة الطاقة الكهربائية المستعملة لأغراض فلاحية، وعلى ذكر مياه الري وكما أن تمكن المغرب من تعبئة جزء هام من مواردنا المائية، فإننا ندعو الحكومة إلى الإستمرارية في سياسة تشييد السدود وصيانة المنجز منها والتنقيب عن المياه الجوفية وإصلاح قنوات الري الكبير والمتوسط والصغير في إطار متابعة مشروع التنمية القروية المندمجة المتمحورة حول السقي الصغير والمتوسط، وكذا إعطاء الإنطلاقة لمشروع التنمية القروية المندمجة للمناطق الجبلية كإحدى أولويات برامج الاستثمار الفلاحي الذي يهدف بالأساس إلى تقليص الفوارق الإجتماعية بين الوسطين القروي والحضري ومحاربة الفقر خاصة بالمناطق النائية، إننا نشاطر الحكومة الرأي في السعي إلى التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية من خلال الحفاظ على مستويات مقبولة لعجز الميزانية لاتتعدى 3٪ من الناتج الداخلي الخام عبر نهج سياسة مالية ترتكز على التحكم في النفقات.

إلا أننا نعتبر أن أي تقليص في نسبة كتلة الأجور يوازيه تقلص في نسبة القدرة الشرائية وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على التجارة الداخلية وعلى السياحة من جهة ثانية، والحديث عن تقليص كتلة الأجور يدفعنا كذلك إلى التساؤل: أليس من شأن إجراء كهذا أن يؤثر سلبا على نشاط الإدارة بالنظر إلى العامل السوسيو ابسيكولوجي للموظفين، إننا نرى في فريقنا أن إجراء كهذا يفتقد لأية دراسة أو تحليل موضوعي للإدارة ولأداء الموظفين ونعلم علم اليقين بأن الركود الذي تشهده الإدارة مرده إلى سوء استغلال الموارد البشرية المتوفرة والإعتماد على أساليب ومناهج إدارية قديمة لاتواكب التطورات إضافة إلى هشاشة المراقبة المفروضة على المرفق العام، وفي نفس السياق نعتقد في فريقنا، الإتحاد الديمقراطي، أن تأهيل الاقتصاد لبلادنا وتحقيق مضامين السياسة الاجتماعية على أرض الواقع يقتضيان ربح رهان الدمقرطة واستكمال البناء المؤسساتي بغية إقامة مجتمع متكامل يسوده الاستقرار وسيادة القانون لضمان الاستجابة لطموحات المواطن المغربي واستقطاب الاستثمار الوطني بالخارج، ولن يتأتى ذلك خلال إصلاح الإدارة والقضاء والتعليم وإرساء ثقافة القيم والمبادئ المثلى وتخليق الحياة العامة.

بالنسبة لإصلاح الإدارة نعتقد أن هذه الأخيرة تمثل ركنا أساسيا من أركان النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي، كما تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الشاملة والدائمة من خلال تبسيط المساطر ومراقبة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية.

فالإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية لايمكن أن يكون لها مفعول إيجابي إلا إذا توفرت إدارة عصرية قادرة على رفع كل التحديات، إلا أن الملاحظات الأساسية بالنسبة للإدارة المغربية هي أنها مازالت تعيش مشاكل عديدة وراكمت مجموعة من الإختلالات والمعوقات تتجلى في التمركز المفرط وتعقد المساطر الإدارية وبطئها وسوء تدبير الموارد البشرية واستفحال ظاهرة الرشوة والزبونية، وبدلا من أن تكون قاطرة للتنمية والتقدم أصبحت تشكل عائقا في وجه التنمية والإقتصادية والإجتماعية، وهو ما يستوجب إعادة النظر في طرق عملها والقيام بالإصلاحات الضرورية للرفع من قدرتها ونجاعتها في الميادين الإقتصادية والإجتماعية حتى تستطيع مواكبة التحديات الراهنة، لذلك ندعو الحكومة إلى ضرورة تفعيل ميثاق حسن التدبير ودعم سياسة اللاتركيز الإداري وإعادة النظر في توزيع الإختصاصات بين الإدارة المركزية والمصالح الخارجية عن طريق سن نصوص تنظيمية تحدد الإختصاصات على المستويات المركزية واللاممركزة، وتوسع من دائرة تفويض المسؤوليات.

كما نلح على ضرورة تفعيل مايسمى بالشباك الوحيد، ومن أجل تقريب الإدارة من المواطنين وتحسين شروط الإستقبال والمرافق العمومية مع العمل على إعادة انتشار الموظفين ومحاربة ظاهرة الموظفين الأشباح.

وفيما يتعلق بإصلاح القضاء ونظرا للدور الهام الذي يضطلع به ندعو الحكومة إلى الإسراع باتخاذ إجراءات جريئة وفعالة لتحديث هذا القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره على أحسن وجه ويساهم في جلب الإستثمارات وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

أما بالنسبة للتعليم فيلاحظ أن منظومة التعليم جاءت بمجموعة من الإصلاحات خصوصا من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين لكنها تبقى إصلاحات محتشمة لحد الآن، فنسبة الأمية مازالت جد مرتفعة ومازال هناك خصاص كبير بالنسبة للأطر التعليمية بالعالم القروي مما يستدعي مواصلة الجهود من أجل تعميم التعليم الإجباري وتحسين جودته ودعم التعليم الأولي وكذا محاربة الأمية لدى الأطفال الغير المتمدرسين وإيلاء الإهتمام اللازم للتعليم الخاص من أجل تشجيع هذا القطاع لأنه يخفف الضغط على التعليم العمومي.

السيد الرئيس،

إذا كانت الأهداف التي أشار إليها السيد الوزير في عرضه مطمئنة سواء على مستوى تمنيع الإقتصاد الوطني والمالية العمومية أو على مستوى إرساء أسس التخليق والترشيد على أسس متينة، فارتباطها بأرض الواقع يطرح العديد من التساؤلات، فبنية الإقتصاد الوطني لم تتغير ومجموع الدين عرف ارتفاعا بصفة عامة رغم انخفاض الدين الخارجي، وذلك نظرا لارتفاع الكبير الذي عرفه الدين الداخلي، وهو ما لايخدم هدف تمنيع الإقتصاد الوطني بكل تأكيد، وكما أن ارتفاع نفقات التسيير وتقلص الإستثمار العمومي لايمكن تفسيره إلا بكون عائدات الخوصصة وظفت في نفقات التسيير وهو ما يفرض إعادة النظر في أدوات العمل المالي لأن التأثيرات السلبية لهذا المسار ستظهر عند استنفاذ مداخيل المنشآت المرشحة للتفويت، فلا أحد يمكن أن يقبل أن تعالج الحكومة قضايا هيكلية مستديمة كدعم ميزانية التسيير من خلال مداخيل ظرفية كعائدات الخوصصة، وارتباطا بالموضوع وفي إطار تقوية النسيج الإقتصادي الوطني والنهوض بالإستثمار، فإننا نلاحظ أن فوائد القروض البنكية مرتفعة جدا الشيء الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تشجيع الإستثمارات ويعرقل نشاط المقاولات ويساهم في جعلها غير مؤهلة لولوج المنافسة الدولية، لذلك نطالب بمراجعة هذه الفوائد وجعلها في مستوى فوائد البنوك العالمية، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

نواصل المناقشة، وأعطي الكلمة للأستاذ أحمد الجوهري رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، لكم الكلمة.

السيد المستشار أحمد الجوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الحركة الشعبية بمجلس المستشارين أقدم التدخل العام لفريقي حول القانون المالي السنوي 2002. في البداية لابد من الإشارة إلى أن فريق الحركة الشعبية بمجلس النواب وبمناسبة دراسة هذه الميزانية، قد أبدى رأي الفريق الذي هو رأي الحزب ورأينا كذلك وبالتالي فسنتجنب التكرار والتطابق وننحى منحى ملائم في إشارات متممة لتدخلاتنا في اللجان القطاعية، وكذا تدخلنا الرسمي باسم الفريق في لجنة المالية.

تعتبر مناسبة مناقشة قانون المالية بالنسبة للبرلمانيين مناسبة سانحة لمراقبة الحكومة، لمراقبة الشاملة عن عملها السنوي وعن مدى التزامها بالقانون المالي السالف، وهل طبقته التطبيق السليم، وتعتبر كذلك مناسبة سانحة للحكومة من أجل إبراز جهودها ونتائج عملها والمراحل التي قطعتها في تنفيذ الميزانية والآفاق التي استشرفتها وهي تتعامل مع الشأن العام.

السيد الرئيس،

إن نظام الثنائية البرلمانية قد جعل الحكومة تخضع في الحقيقة لامتحانين وجعلت المراقبة مزدوجة، وهكذا فالقانون المالي قد عرض في مجلس النواب وخضع لنفس الافتحاص والتدقيق الذي أخضعنا إليه في مجلسنا هذا، ولابد من الأخذ بعين الإعتبار الافتحاص الأول لأننا في الحقيقة نناقش المشروع في مرحلته الثانية أي بعد أن صادق عليه مجلس النواب، فكيف كان حال الافتحاص الأول؟ وكيف كان موقف الفرق السياسية من المشروع في مجلس النواب؟

الحقيقة أنه لم يكن من المنطق إلا أن نطرح سؤالا واحدا وهو ما موقف المعارضة من مشروع القانون المالي في مجلس النواب؟ لأن الفرضية الواجبة التطبيق هو أن الأغلبية المساندة للحكومة ستخضع على أعينها نظارات التفاؤل والإيجابية والتكبير والتقييم الإيجابي للمشروع ولأن الحكومة وهي تضع مشروع القانون المالي لابد أن تكون قد نسقت مع الأغلبية، ولأن الأغلبية كان يجب أن تكون في ركاب الحكومة وأن تساندها، إلا أن الذي حدث هو أن الأغلبية الحكومية سددت نيران مدافعها الرشاشة وأحيانا المدافع الثقيلة لمشروع قانون المالية وبمناسبته، للأداء الحكومي ككل وهكذا اختلطت علينا الخطابات وامتزجت المواقف وباخت الحكومة بوخانا لدرجة أن الخطابات كلها لم تجد نفعا ولم تقدم قيمة إضافية، واليوم ونحن في مجلس المستشارين وفي موقع المعارضة، نشعر أن الجميع قد انهال وسينهال على المشروع وعلى الأداء الحكومي بالضربات وبالإنتقادات اللاذعة، ويعبرون عن سواد الصورة وعن ضالة الأداء وعن الفشل الشامل في مختلف القطاعات وقد سمعتم قبلي وستسمعون بعدي ما سيتشرف به السادة رؤساء الفرق يمينا ويسارا، فماذا بقي لنا بعد كل هذا كمعارضة من خطط، إن التأويل الحقيقي لهذا المناخ هو أنه ملتمس رقابة قدم بوعي أو عن غير وعي وملتمس رقابة جماعي لم يسبق لأية حكومة في تاريخ المغرب أن واجهت مثل هذا الإنزلاق من أغلبية تساندها وهي أغلبية نعتت بأنها سياسية نابعة من مدارس سياسية تفتخر أحيانا بجذورها وأحيانا بمناهجها وأحيانا أخرى بحداثتها وصبرها لأغوار التأطير السياسي والإيديولوجية الحزبية، إننا لانتحامل على أحد ولكن حقوقنا وحقوق الشعب المغربي هي أن تحفظ الحكومة وأغلبيتها حقوق الآخرين وأن تراعي حدود اللعبة السياسية.

السيد الرئيس،

لقد قدمت الحكومة مشروع قانون مالية هزيل هزالة لم يسبق لها مثيل ولم ينجح المشروع في شيء سوى في المنهجية التي قدم بها، أما بنيته فهي بنية تقليدية وأما السياق الذي قدم فيه فلم يخرج عن واقع بسيط خال من أي ابتكار أو نظرة فاحصة شاملة وظل ظروف انحباس المطر عن مواعده هي المسجب الرئيسي للحكومة فيما تتضرع به، وإضافة إلى درائعها أحداث 11 شتنبر، بالإضافة إلى الظروف العادية التي هي دائما حجم المديونية الخارجية والمتأخرات المالية للخزينة التي هي الدين الداخلي، إن مراقبة الحكومة عن طريق مناقشة قانونها المالي يجب أن نربطه أولا وقبل كل شيء بالتصريح الحكومي والبرنامج الذي على أساسه نالت ثقة البرلمان والتزمت بتحقيقه، كما يتحتم ربط هذا البرنامج بالمخطط الخماسي الذي اعتمدته الحكومة وصادق عليه البرلمان وهو القانون 00-37.

السيد الرئيس

إن البرنامج الحكومي الذي قيدت به الحكومة نفسها والذي عرض بتاريخ 20 أبريل 1998، تحت هذه القبة، ونذكركم به، اعتمد على ماسماه بالأسلحة التي تمكن من ولوج العالم قبل العشرين.. أه الواحد والعشرين وهي التراث الروحي والثقافي والمؤسساتي، واعتماد الثروات الطبيعية والطاقات البشرية، ووضع استراتيجية

نحو اللامركزية واللاتمركز وتحريك الجماعات المحلية وتحميلها المسؤولية وإعداد ميثاق لإعداد التراب وإحداث صندوق للتكافل والتنمية الجهوية لتعزيز الجهة وتعزيز الآليات والمؤسسات الكفيلة بتعميق وتوسيع مجال دمقرطة الحياة الإجتماعية والسياسية للبلاد، ويضيف البرنامج، وتضع أي الحكومة موضع التنفيذ بتشاور مع جميع المكونات السياسية لا المبادرات التي تمكن البلاد من تحسين طريقة التعبير في الإقتراحات على المستوى الوطني والمحلي، كما تعهدت الحكومة بإصلاح الإدارة وعصرنتها والتزمت أيضا بان إصلاح العدل سيشغل مكانة متميزة في عملها وذلك بتخليق الممارسة ورفع الفعالية في هذا الجهاز، واعتبرت الحكومة في ذلك الوقت أن الدفاع عن حقوق الإنسان هي إحدى توجهاتها الرئيسية والتزمت بأن تجعل تحرير المواطنين المحتجزين في معتقلات لحمادة بتينيدوف أولويات كبرى، وتعهدت الحكومة بان أحد أولوياتها القصوى وأهدافها العظمى وهو خلق نمو اقتصادي مستديم والرفع من مستواه، وجعله متجلى مناصب الشغل وربطت هذا الإلتزام بتنمية اليات التشاور المؤسساتي بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي وذلك بتبسيط المساطر وإنشاء جهاز وطني كمخاطب وحيد للمستثمرين، وإتمام برنامج الخوصصة في إطار الشفافية والسرعة...الخ.

لن أتمم السرد لأنه طويل، والتزمت الحكومة على أنها ستعطي الأولوية للفلاحة والتنمية القروية وتقوية المرافق الاجتماعية والثقافية، وعبرت الحكومة عن نيتها انذاك في تعاون وثيق مع الجهاز التشريعي وأنها ستلتزم بتخصيص كل الأهمية للأسئلة الكتابية والشفاهية وتقوم بتورتشيط جلسات البرلمان وأشغال اللجان، كل هذا كان ملخصا لبرنامج الحكومي الذي نرجع إليه في كل مناسبة، مناسبة ونحن نراقب الحكومة ونتتبع خطوات ما أنجز، ولايجادل إثنان في أن مناسبة تقديم القوانين المالية السنوية هي أحسن مناسبة تبسط فيها الحكومة منجزاتها أمام نواب الأمة وتطلعهم على مختلف إنجازاتها وعملها وكذا إخفاقاتها ووعودها بكل شفافية ومصداقية.

السيد الرئيس :

إن المخطط الخماسي من جهة أخرى الذي ناقشناه بإسهاب داخل هذه القبة قد بني على محاور أساسية التزمت الحكومة بالإنكباب على تحقيقها في أرض الواقع وهي بصفة عامة تحيين وتحسين الإطار التشريعي للبلاد، رفع وثيرة الأداء الحكومي لتظهر على أرض الواقع وتنعكس على حياة المواطنين وتجهيز البلاد، وإصلاح الجانب السياسي وتأهيل الإقتصاد الوطني وتطوير الإستثمار وهيكلة الإدارة وإصلاحها وإصلاح العدل وتطويره وعصرنته إلى آخر الأسس التي صادقنا عليها في هذا المجال، ولعل الحكومة لم يثقل كاهلها بالبرنامج والمخطط الخماسي فقط، بل إن الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك نصره الله للوزير الأول بتاريخ 1999/9/28 أضافت أيضا إلى إلتزام الحكومة وواجبها الأهداف المسطرة بتلكم الرسالة السامية والتي أناط بها جلالة الملك هذه الحكومة العاجزة وهذه الأهداف هي : أناط بها جلالة الملك، أي بهذه الحكومة العاجزة، وهذه الأهداف هي :

- تثبيت دعائم التنمية الشاملة وتعميمها،
- تعميم ثمار الرخاء على جميع المواطنين،
- تحقيق تنمية شاملة ترقى بالبلاد وتؤهل البلاد،
- إقامة بنيات قادرة على مواجهة التحديات،
- الإندماج الإيجابي في المحيط العالمي،
- تعميم الإستفادة على سائر المكونات من الفئات الإجتماعية،
- سلوك استراتيجية تنموية مندمجة لتقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتمثيل نسيج وحدته ويتعلق الأمر أساسا بما يلي : 4 محاور،
- النهوض بالمناطق المعوزة،
- إدماج الشباب في مسلسل الإنتاج،
- إشراك المرأة في الأنشطة التنموية،
- محاربة الفقر والتهميش والاقصاء،

فهل يالترى استطاعت الحكومة أن تفي بما التزمت به وأن تبرئ لمتها من الدين الذي عليها على المواطن والبلاد وهو بين الخدمة العامة وضمان التنمية والرقي والإزدهار.

السيد الرئيس :

السادة المستشارون،

إن الحكومة لم تكن مستهدفة من طرف المعارضة فقط، بل حتى الأغلبية المساندة لها كما ذكرت، قد استهدفتها وأصابتها في العمق

لدرجة استدرت إشفاقنا عليها، وتأسفنا لحال المشهد السياسي في البلاد الذي كانت الحكومة سببا في خلقه وتغذيته وتناسله مشهد يتميز بالخلاف الفوضوي والمنافسة المبعثرة الرديئة والتموقع أحيانا الذي يصل إلى درجة المس والتشويه، وأحيانا إلى درجة الهجانة.

لاأبالغ إن قلت إن المواطن الذي نلعب أمامه فوق خشبة المسرح السياسي لأدوارنا لم يعد يفهم شيئا، الخطابات متناقضة ومتداخلة بين مكونات الحكومة من جهة وأغلبيتها من جهة ثانية لكن الإنسان المغربي يحتقر من يستلبه، فهو يميز تمييزا دقيقا بين كل الخطابات وتتميز اللغة الدارجة في كثير من ردود الفعل في مثل هذه الأحوال وكثيرا ما نسمع في المجالس الشعبية ونحن المواطنون البسطاء الذين نحتك بهم في الحركة الشعبية قولهم بأننا ندرك اللعبة من جهة وتفاهتها من جهة ثانية، ولا ينتظرون شيئا من الحكومة التي هي أيضا لاتنتظر من نفسها أي شيء، فالجميع يطلب رحمة السماء وينتظر نزول الغيث.

لقد استفحلت ظاهرة البطالة وتراجع الناتج الداخلي للمواطنين ولم تستطع كل التدابير التي تزعم الحكومة أنها قامت بها أن تحرك الآلة الإقتصادية إلى الأمام، بل استمرت المعامل في غلق أبوابها واستمر رجال الأعمال في الانكماش والهروب وشاعت أفكار تصب في مضمار الإحباط والإفلاس والتراجع، ولم يعد أحد يتحدث إلا عن الأزمة وانغلاق الآفاق وتعقد الأمور في ظل حكومة يتمنى الجميع رحيلها، بل وينصحها من يشفق عليها من مؤيديها بأن تقدم استقالتها وتحفظ مابقي من ماء وجهها قبل موعد الإنتخابات المقبلة، وأذكركم أن نسبة البطالة قبل أن تتولى الحكومة، حكومة التناوب تدبير الشأن العام كانت في حدود 18٪ ثلثها من معطلي حاملي الشهادات وأكثر من نصفها من معطلين بالعالم القروي، وبعد مرور السنة الأولى من تحمل الحكومة مسؤولية الشأن العام وصلت النسبة إلى أكثر من 23٪ وفي وسط حاملي الشهادات فإنها تفوق 30٪ وفي العالم القروي وصلت إلى أكثر من 70٪، علما أن نسبة البطالة على المستوى العالمي قد انخفضت بسبب الإنفراج الذي عرفه الإقتصاد العالمي آنذاك، والغريب في الأمر أن الحكومة حاولت أن تخلق رقما عجيبا وغريبا.

فيما يخص معدل البطالة هذه السنة صرحت في القانون المالي وفي الميزانيات القطاعية أن معدل البطالة والعطالة قد انخفض إلى 12,3٪، وهو أمر مضحك والذي يجعل الأمر غير مقبول وهو طريقة تبرير هذا المعدل 12,3٪، إذ يقع احتساب المتدربين والعرضيين والذين سيتقاعدون بعد سنة والمناصب المالية للترقيات المرتقبة وغيره، والدليل القاطع على ذلك هو أن خطاب السيد وزير التوقعات الإقتصادية والتخطيط أعتبر هذا الرقم تقديري حيث قال في خطاب يوم 7 دجنبر2001 أمام لجنة المالية عند مناقشة هذا القانون المالي، كلام السيد وزير التخطيط :

«إن الأرقام التي سترد في هذا العرض والمتعلقة بسنة 2001 تظل مجرد تقديرات بأعتبار أن السنة لازالت جارية وأن المعطيات النهائية بالنسبة لمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية سواء على الصعيد الوطني والدولي غير مكتملة، وتظل قابلة للمراجعة بعد انتهاء السنة على ضوء التقييم النهائي لتطور مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية». انتهى كلام السيد الوزير.

أضف إلى ذلك هذا أن ميزانية الدولة تهيأ 6 أشهر قبل تقديمها إلى البرلمان، وحتى عامل أحداث 11 شتنبر فهي لم تدخل في اعتبار عناصر الميزانية، لأن مشروع القانون المالي قد وضع قبل ذلك التاريخ، ولذلك فخطاب الحكومة خطاب هزيل وضعيف، حججه غير دامغة لأنها تعتمد على ملابسات وفرضيات غير مقنعة، فإذا كانت قد حققت انخفاضا في معدل البطالة بنسبة 50٪ كما تدعي أي من 24 إلى 12 فإن ذلك معناه أنه وقع خلق 150.000 منصب شغل أي أن 150.000 عائلة قد تمكنت من الخروج من شبح البطالة، وهذا يكذبه الواقع ويكذبه المعتصمون وحملة الشهادات والمعامل المغلقة والمعطلون الذين يهددون بحرق أنفسهم بعد أن لم يجد إضرابهم عن الطعام الذي لم يجد نفعا أمام تعنت الحكومة وعدم فعاليتها... وعدم فعالية لاسياسيتها ولا حوارها ولانقاشها ولاخطابها.

أما بخصوص الاستثمار، فهناك فرق بين النوايا التي تعبر عنها الحكومة في كل مناسبة وبين الاستثمار الحقيقي الذي يطبق على أرض الواقع علما أن غياب الشفافية وعدم وضوح المساطر أدت بشكل كبير إلى تراجع الاستثمارات ببلادنا، ورد في المشروع كذلك من بين الأمثلة أن المؤسسات العمومية ستستثمر برسم السنة المقبلة حوالي 30 مليار درهم وهذا غير حقيقي وقد ذكره كل المتدخلين، علما أن الإنجاز الحقيقي لهذه المؤسسات خلال السنة المالية التي نودعها لم يتعد 18,5 مليار درهم، وعلما كذلك أن وضعيتها وإمكانياتها

المالية إن تمكنها من تحقيق هذا المبلغ الذي زعمه المشروع، وقد ركز المشروع كذلك أن الاستثمار الذي تقوم به الجماعات المحلية وحدده في مبلغ 6 ملايير درهم، فهل تعتقدون أن ما تقوم به الجماعات المحلية يعتبر استثمارا حقيقيا؟ علما أن جل الجماعات المحلية بالعالم القروي تعيش اليوم على مساعدة الدولة وتعيش في مديونية خانقة بسبب القروض العالية الفوائد التي يطبقها عليها صندوق التجهيز الجماعي مابين 11 و13 بالمائة وبصفة عامة فإن الاستثمار العمومي لازال بعيدا وضعيفا وهزيلا ولم يرق بعد إلى مستوى تحريك الاقتصاد الوطني ونعتقد جازمين أن الاستثمار الحقيقي هو الإستثمار الذي يجب أن يقوم .... ونعتقد جازمين أن الاستثمار الحقيقي لازال بعيدا، بل يعاني من تفكك هيكلي يعوق انطلاقه ويقع ذلك أمام أعين الحكومة التي عجزت عن علاج أزمة رغم الإشارات القوية لجلالة الملك. وكم نبهنا لهذا الموضوع، وأكدنا دائما أن إشكالات الاستثمار ببلادنا تعود بالأساس إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين وإلى غياب رؤية واضحة لدى الحكومة مما يؤثر سلبا ويعوق الانطلاق الحقيقي للاقتصاد الوطني.

لاأنسى أن أذكر أن مدونة الشغل كانت أيضا من بين العوائق التي تعوق هذا الاستثمار، وقد اعتبر القانون المالي السالف أن مدونة الشغل عامل من عوامل تحريك الاقتصاد، لكن بسبب عمق سياسة الحكومة بقيت مدونة المشغل قابعة في لجنة العدل والتشريع والوظيفة العمومية وحقوق الإنسان، وطبعا إن المواطن المغربي والمستثمرين المغاربة يعرفون أن الحكومة عاجزة عن تحريك هذه المدونة.

إشكالية الاستثمار، كذلك تعود لنظام البنك ببلادنا الذي يسير عكس المجهودات التنموية التي يبذلها الفاعلون في الحقل الإقتصادي، ويعيش في غنى فاحش بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها على القروض وهي فوائد ليست مطبقة حتى في الدول الغنية وكم نبهنا لهذه الوضعية التي تسببت في الزجر بالعديد من رجال الأعمال في السجون وفي إفلاس عشرات المؤسسات الصناعية والتجارية.

إن الاستثمار ويعني الاقتصاد وتعني المعيشة كما يعبر عنها المغاربة هي غاية كل تدبير أو مسؤولية عن الشأن العام، والمواطن لايستشعر إلا ما في جيبه أو قفته ولاتعنيه الأرقام والنسب ونحن السياسيون تعلق علينا الآمال في أن تفك الحصار على المواطن المشدود عليه حصار فقري والتخلفي والجهل، إن الإدارة، إدارة الشأن العام للمواطن مسؤولة مسؤولية مباشرة عن عرقلة الاستثمارات الداخلية والخارجية ولن تستطيع الحكومة رغم ما تحاول بذله من جهد تنظيري لإصلاح الإدارة وجعلها أداة تنموية أن تدفع بالعجلة، بل تثاقلت الإجراءات وتعقدت بسبب حتى بعض الآليات الجديدة التي استحدثت كالوكالات العقارية ومؤسسات أخرى كان الهدف منها أصلا تيسير تحرك دواليب المقاولة الصغرى والمتوسطة ومقاولة البناء إلا أن تعدد المتدخلين وتشعب المساطر وتكدس الأوراق المطلوبة وتنازع اختصاص الجهات المتدخلة تراكم كثيرا من المشاكل وجعل المستثمر والمنعش والمبادر مبادرة شخصية يتراجع في انهزام وإحباط.

والحكومة لن تستطيع حتى أن تقرر في توقيت الإدارة وهو الموضوع المعروف بالتوقيت المستمر والتي ثارت حوله في هذه القبة حوارات في النقاش والحوار واستنتاج وتقارير الخبراء وملاحظة السياسيين والبيئيين وغيرهم، فقيل كل شيء وبقي كل شيء على حاله، فنحن نقول ما نشاء وهم يفعلون ما يشاؤون وتلكم هي الديمقراطية، وذلك هو فضاء الحريات والكل يعبر عنه بالمثل العربي القائل : «أسمع جعجعة ولا أرى طحينا»

أما في الميدان الإجتماعي فلن أكرر ما أشرنا إليه سابقا، فالفقر قد تزايد واتسعت دائرته، ولم تعد حتى ظاهرة الهجرة من البوادي إلى المدن تنفع في أن يتعايش المهاجرون مع أبناء المدينة ويحتلون ضواحي مدنهم ويقدم القرويون للمدنيين خدماتهم الصغيرة ويعيشون حواليهم، وقد اتسعت كذلك ظاهرة الهجرة السرية وشاهدنا مظاهر مرعبة حيث شباب لفظتهم أمواج البحر وكانوا يأملون أن يجدوا حياة طيبة في الضفة الأخرى، أما مناظر المرابطين في أماكن الاعتصام والملاجئ وهم مضربون عن الطعام ولافتات الإعلان عن حالهم ومطالبهم قد تغير لونها ومزقت أطرافها بسبب تعاقب الليالي والأيام عليها وهم في حالهم ومالهم لايستجاب لطلبهم ولايدبر وضعهم.

إن الحكومة اختلف منظورها وتقييمها لكل الأوضاع من وزير إلى وزير ومن حزب لآخر، والغريب في الأمر كلهم يرددون في جرائدهم وخطبهم وتصريحاتهم، وكل واحد منهم يعلل بمنظوره الخاص، فيوضعون أمام حقيقة مرة وهي أن الحكومة ليس فقط غير

منسجمة، بل متباينة ومتناقضة في تقييمها وفي تعليلها، ولذلك وجدنا أنفسنا أمام سياسيات قطاعية وتدبير قطاعي من منظور شخصي لوزير أو كاتب دولة، منظور أحيانا قد تمليه مصلحة حزبية أو نظرة انتخابية، في حين كان من الواجب أن نكون أمام لجان يطبقون وينفذون برنامجا حكوميا مبنيا على مخطط مرسوم يلتزم به الجميع.

إن الجانب الاجتماعي لو لم يبادر جلالة الملك نصره الله إلى مباشرته بعطفه وحد به ومساعدته وتفقده، لكنا أمام أحوال لم يسبق لها مثيل في مجتمعنا، والدور الرائد التي تقوم به مؤسسة محمد الخامس للتضامن قد أعاد المغاربة وخصوصا الطبقات الفقيرة، أعاد لهم الآمال في ضمان التعايش في مناخ المجتمع المغربي الذي ظل قوامه طوال السنتين التآزر والتكافل ومساندة الميسور للمحتاج في ثقافة إسلامية مغربية تكفل الإندماج الاجتماعي الإنساني، ومعلوم أننا قدمنا تعديلا في قانون المالية يهدف إلى تخصيص مداخيل الخوصصة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجهات الفقيرة وللبادية، ذلك بأن تدخل كل عائدات الخوصصة إلى صندوق الحسن الثاني دون تهريب جزء من هذه المداخيل وصبها في الخزينة العامة ورصدها للإنفاق، في هذا المنحى الاجتماعي، سبق أن نبهنا ونحن نراقب الحكومة - مثلا - ونحن نراقب الحكومة عن طريق الأسئلة الشفوية سواء على إثر معالجة الجفاف أو على مستوى تنمية العالم القروي أو على المستوى الحرفي والمهني إلى قضايا ومشاكل في حينها، وأوضحنا الخطورة التي تترتب عنها، لكن الحكومة لاتأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي نقدمها، فمثلا كنا قد نبهنا إلى خطورة القرار الحكومي القاضي بتقنين تصدير مادة الجلود وذلك باشتراط رخصة التصدير، وأوضحنا في حينه وفي سؤال شفوي أني في هذه القاعة ما سيترتب عن هذا القرار من أضرار لكل الفاعلين في المجال الفلاحي من فلاحين وكسابين وكذا الصناع التقليديين، وجابهت الحكومة بما ألفت أن تجابهنا به من خطاب التنظير والتأويل الخيالي ولم تمضي سوى 5 شهور حتى خلقت أزمة جديدة انضافت إلى باقي الأزمات ألا وهي أزمة الجلود وقطاع الصناعة التقليدية والجلود متراكمة كما يعرف الجميع ويعرف أهل القطاع.

أما ملف الصيد البحري فحدث ولا حرج، طغت عليه النظريات الطوباوية والأفكار السوريالية وغرق في بحر مظلم من المصالح تقوده لوبيات تدبر كل شيء إلا مصلحة الوطن، فلم يجدد الإتفاق مع أوربا بسبب الخلاف حول مبلغ مالي هزيل ضاعت معه كثير من المصالح العليا للبلاد وترتب عليه مواقف معادية للفرقاء الأوربيين وأكثر من كل هذا وذاك لم يعد الحوت موجودا لافي البحر ولا في البر بالأسواق، وأصبحت مادة الحوت مادة نادرة وغالية الثمن بسبب سوء تدبير الحكومة لقضايا البر والبحر.

أما موضوع الحوار الاجتماعي وبصفة خاصة موضوع رجال التعليم فإن الحكومة قد ركبت رأسها مرة أخرى وخاطبت رجال التعليم بلغة العنف والضرب والهوان في سابقة خطيرة لم يعد اللجوء إليها أمرا محتملا وعلى الخصوص مع مواطنين من نوع خاص هم في جميع الأحوال الذين تلقى على عاتقهم مسؤولية تكوين رجال الغد، فهل ستنتظرون من رجل أهين في كرامته وضرب وجرح وهو في عمر الخمسين أن يحتفظ في نفسه باحترام وتقدير لمن جلده، والغريب في الأمر أن الحكومة لم تكتف بهذه المهزلة، بل عالجتها بمهزلة أكثر منها وهو أنها شكلت لجنة لتقصي الحقائق والبحث عن من ارتكب هذا الإثم الشنيع، وهذا العدوان الظالم في واضحة النهار وأمام بناية وزارة المالية وبناية البرلمان.

إن الشعب المغربي كما قلت سابقا لايحب من يستنبذه أو يستهزئ به، فالحكومة عليها أن تتحمل مسؤوليتها بجرأة وقوة وأن تجهر بأنها قد أخطأت حتى إن أخطأت فكيف بالله عليكم ستفسرون هذه المواقف؟ إنها في الحقيقة مواقف الخذلان ومواقف الاستهتار بالمسؤولية وهي على كل حال مواقف غير محمودة وغير مقبولة.

السيد الرئيس :

لقد قدمنا تعديلات كثيرة على قانون المالية باسم فرق المعارضة، وقد قبلت منها الحكومة اثنتين واستعملت الفصل 51 من الدستور 25 مرة، ولم تستطع بذلك إقناعنا بتوجهاته ولا باختياراتها، وهكذا في الشارع تستعمل الهراوات وفي البرلمان تستعمل الفصل 51 من الدستور ضدا على توجهات كل مكونات البرلمان في مواجهة ميزانية الحكومة ميزانية كما أشرت لم يرض بها ولها ومعها أي فريق، فلماذا إذن يواجه الجميع بهذا الجحود؟ إنه موقف حكومة التناوب التي آن الأوان أن تفهم أنها في مواجهة ملتمس رقابة من نوع جديد، شكرا لانتباهكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

الكلمة للسيد رئيس الفريق الموالي السيد سعيد التدلاوي،

رئيس الفريق الديمقراطي.

السيد المستشار،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المخلوقين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في إطار دراسة مشروع القانون المالي لسنة 2002، وقد جرت العادة في هذه المناسبة أن نتناول بالدرس والتمحيص في إطار الحوار الجاد والمسؤول جملة من القضايا التي تستأثر باهتمامات الرأي العام الوطني بهدف إيجاد صيغ ملائمة للتغلب على المشاكل التي يعيشها المواطن في حواضر المملكة وبواديها، والواقع أننا نتابع باهتمام بالغ التحولات الكبرى التي يعيشها العالم من جراء الصراعات الدائرة الحالية في أنحاء متعددة من العالم وما أثارته أحداث 11 شتنبر من تطورات سريعة فرضت وضعية اقتصادية ومالية جديدة ستزيد من تعقيدات الوضع القائم، وفي هذا الإطار فإن الحكومة ملزمة بأن تبرهن عن مدى كفاءاتها لتجاوز التأثيرات السلبية لهذه الأحداث وغيرها من الإكراهات التي لايمكن أن تتخذها ذريعة للتخلص من إخفاقاتها المتكررة وعلى أكثر من صعيد خصوصا وأن المبادرات والإشارات القوية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله تفرض عليها أن تكون في مستوى التحديات التي تتطلبها الألفية الثالثة والإرادة الملكية القوية في التغيير والتحديث.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

من خلال مناقشة المشروع يتبين مدى عجز الأداء الحكومي على الإتيان ببديل حيث يتضح أن مشروع القانون المالي لايختلف عن المشاريع السابقة ولم يأت بتطورات ولا بأي ابتكار، حيث ظل متمسكا بوضعية تقليدية شكلا ومضمونا مما يجعل من مشروع الميزانية والتوقعات قلما تترجم إلى مشاريع اقتصادية واجتماعية على أرض الواقع، ومن خلال قراءة لهذا المشروع يتبين أنه عبارة عن نوايا وتطلعات ولقد كنا نأمل أن تترجم الحكومة، حكومة الإصلاحات الكبرى التي بشرت بها الشعب المغربي غداة توليها مقاليد الحكم تحت القيادة الرشيدة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وهذه التجربة التي راهنا عليها جميعا كاختيار أساسي واستراتيجي من شأن أن يجعل بلادنا تنخرط في المسار الديمقراطي الصحيح وتشاء الأقدار الإلهية إلى أن يتسلم مشعل هذا المسار جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مجددا الثقة في حكومة التناوب بنفس العزم والإصرار على متابعة التحولات التي عرفتها بلادنا والتي جعلت أنظار العالم تتجه إليه من مختلف أرجاء المعمور وتتابع عن كثب ما يجري في هذا الجزء من الوطن العربي الذي يحتل موقعا متميزا باعتباره همزة وصل بين القارتين الأوربية والإفريقية، ومتأصل في جذوره العربية والإسلامية ومعتز بقيمه الروحية والحضارية، ومن العبث أن تستمر الحكومة في التموقع وراء ما اعتادت أن تسميه بالتدبير والإكراهات ورواسب الماضي لأن المستقبل رهين باستخلاص العبرة من الماضي والحاضر.

إن المكاشفة والحوار الجاد يفرض علينا أن نؤكد أن الشعب المغربي قد مل من الانتظارية والتسويف الذي طبع العمل الحكومي خلال مدة ولايتها وخير دليل على ذلك ما تشهده الساحة الوطنية من اضطرابات اجتماعية واعتصامات متكررة للشباب العاطل وللطبقة العريضة من العاملين في القطاع العام والخاص.

السيد الرئيس :

السيد الوزير،

كل هذه المظاهر مقلقة تترجم عمق الأزمة التي يعيشها الشعب المغربي في ظل حكومة آلت على نفسها أن تكون بديل لحل ما استعصى على الحكومات السابقة ومعتمدة شعارات براقة أوهمت جميع شرائح المجتمع المغربي لأنها قادرة على إصلاح ماعجز عنه الآخرون وأمام هذه الظاهرة لايمكن إلا أن نسجل تخوفنا من العواقب الوخيمة للتماطل الذي يميز على حكومة التناوب وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التي تضمنها التصريح الحكومي والغياب الكلي للبرامج والمشاريع التي تضمنها وأوراش الكبرى المسطرة في المخطط الخماسي الذي دخل في سنته الثالثة دون أن تتمكن الحكومة من تحقيق المشاريع المبرمجة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد يبدو من الصعب الفهم تناقضات التي تطبع الخطاب الحكومي والواقع المعاش، كيف لا والتناقضات السائدة حتى داخل الإئتلاف الحكومي، حيث تحول هذا الائتلاف إلى خصم، وحكم، إن هذا الأسلوب المبتدع يزيد في تفاقم التناقضات وهو ما يترجم حدة الانتقادات لدى المعارضة والمجتمع المدني على السواء وتأجيج حركة الاحتجاجات سواء من طرف الجمعيات الحكومية أو النقابية من مختلف القطاعات سواء تعلق الأمر بالمعطلين أو موظفي الدولة والجماعات المحلية أو عمال القطاع الخاص.

ولقد تتبع الرأي العام الوطني بأسف عميق الأسلوب الذي اعتمدته السلطات المختصة لمواجهة هذه الحركات من تضييق للخناق أحيانا وعنف تارة أخرى وهو ما يتناقض مع ما تدعيه حكومة التناوب والتغيير كونها ستعطي المثل الأعلى لحماية حقوق الأفراد وصيانة كرامتهم مما يجعل ممارستها في هذا المجال بعيدا كل البعد عن الخطاب الديمقراطي ومفاهيم دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

وفي هذا الإطار بالذات لابد أن نطرح تساؤلا عريضا حول الأسباب والمبررات التي تكمن وراء صمت الحكومة حول تقديم جملة من القوانين ذات صلة بالأوراش التي تعتبرها أساسية في مواجهة الاستحقاقات المقبلة بعدما واعدت والتزمت بتقديمها في أجل محدد، ومن البديهي أن يأتي مشروع قانون المالية المعروض على أنظار مجلسنا الموقر ليترجم القدرة المحدودة للحكومة على مواجهة التحديات التي تمليها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وقد تبين للجميع أن المشروع القانون المالي لايخرج على النمط التقليدي الذي دأبت الحكومة على تقديمه في مثل هذه المناسبات، بل هناك إجراءات التي تضمنها هذا القانون تعتبر برهانا ساطعا على أن واضعي مشروع القانون المالي لايعرفون حقيقة الوضع الاقتصادي الاجتماعي لبلادنا، وخير دليل على ذلك الصيغة التي اعتمدت في إعفاء من الرسوم الجمركية بعض المواد الأساسية للقطاع الفلاحي لمدة معينة جاهلين أو متجاهلين للواقع للعالم القروي، وبالعودة إلى المضمون قانون المالي أرى ضرورة التطرق إلى بعض المحاور الأساسية للمشروع لإثارة جملة من الملاحظات على سبيل المثال ولا الحصر مساهمة من الفريق الديمقراطي في إثراء نقاش وبلورة رؤية واقعية في إطار من الحوار الجاد والمسؤول من موقعنا كمعارضة بناءة تؤيد كل ماهو إيجابي في العمل الحكومي وتنتقد ما تراه سلبيا ففي المجال الاقتصادي والمالي يتبين من قراءة المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر أن ميزانية السنة الحالية يغلب عليها طابع التوازنات المالية على حساب البعد الاقتصادي والتنموي إذ جاء هذا القانون في صورة مطابقة للتقنية المألوفة لوضع الميزانيات السابقة، وفي هذا الإطار لابد من تسجيل أن معد نمو... عفوا، مما يؤشر أن الحالة الاقتصادية غير مرضية وتتسم ببعض الاختلالات منها تراجع الاستثمارات العمومية وانفجار الدين الداخلي وهذا ما جعل هذه الميزانية ترتكز في سياقها على نفس المنهجية في التحضير أي أنها تنطلق من مجموعة من الإكراهات تبرر العجز ثم تعتمد مجموعة من التوقعات قبل توزيع النفقات في مجال التسيير تاركة جزء ضئيل أو فائض للاستثمارات، والواقع أن الحكومة عجزت عن تحقيق إصلاحات منشودة بالنسبة للبعد الإقتصادي والتنموي حيث لم تتمكن من تحقيق ما كانت تتغنى به في مجال تبسيط النظام الجبائي ومحاربة مانعتته بالتملص الضريبي، كما لم تتمكن من تحقيق العدالة الإجتماعية في هذا المجال حيث لازال الأشخاص الذاتيون يؤدون القسط الأكبر من التحملات الجبائية والنسب متصاعدة علما أن هذه الشريحة تعد ركيزة أساسية في الاستهلاك، وليس من الإنصاف أن يخضع المعنيون بالأمر لنسب عليا بالنسبة للضريبة على الدخل «I.G.R» في وقت الذي يتملص أشخاص معنيون من أداء أو يتحملون بواسطة نظام المحاسباتي على القوانين الجبائية.

إن تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتطلب تعبئة القطاع العام والخاص وذلك بخلق تدابير تحفيزية لفائدة القطاع الخاص حتى يتمكن من الإنخراط في مسلسل التنمية بمنظور جديد يأخذ بعين الإعتبار تأهيل المقاولة المغربية لتكون في مستوى التنافسية على المستوى الوطني والدولي.

وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا إذا اتخذت إجراءات ملموسة لتحرير سعر الفائدة للقروض الممنوحة للمستثمرين من طرف المؤسسات البنكية، ولن نبالغ في شيء إذ قلنا أن جل الإفلاسات التي تعرضت لها الشركات الوطنية والمقاولات وتسريح الأفواج المتعددة من العمال تعود بالأساس إلى تراكم الديون والفوائد المترتبة عليها، وعجز هذه المؤسسات عن الأداء ويشكل سعر الفائدة للقرض

المرتفع في بلادنا عرقلة أساسية بالنسبة للمستثمرين المغاربة والأجانب، وفي هذا السياق فإن انكماش الذي اعترى استثمارات في القطاع الخاص بسبب ما ذكر وغيره من المعوقات السائدة في غياب إدارة فعالة وقضاء نزيه أفضى إلى تعميق ظاهرة البطالة وتهديد السلم الإجتماعي، ومادمنا بصدد هذه التطورات فإننا نرى أن قطاع السياحة ببلادنا يجب أن يشجع، وبالرغم من سلبيات 11 شتنبر نظرا لما يتمتع به من أمن واستقرار وموقع استراتيجي كبوابة للقارة الأوربية وقبلة العالمين العربي والإسلامي.

ومن هذا المنطلق نرى ضرورة خلق مزيد من الإجراءات التحفيزية للمستثمرين في هذا القطاع، المغاربة والأجانب وتشجيع التكوين داخل المعاهد المتخصصة في هذا المجال ونظرا لارتباط النقل بهذا المجال وموازاة مع التدابير التي اتخذتها الحكومة لرسملة الخطوط الملكية المغربية ودعمها لمواجهة الأزمة التي عصفت بالنقل الجوي العالمي، فإننا نرى ضرورة إعادة هيكلة هذه الشركة وإعادة النظر كذلك في سعر تذكيراتها التي تعتبر جد مرتفعة وانخراطها في العالم والمنافسة حتى يتمكن المستفيدون من رحلاتها المغاربة والأجانب من التنقل داخل المغرب وخارجه بأثمنة ميسورة ومشجعة للسياح، ومما لاشك فيه أن مثل هذه الإجراءات ستدعم الجهود المبذولة لتوفير فرص التشغيل في هذا الحقل لعديد من الكفاءات التي تتوفر عليها بلادنا في مجال النقل الجوي.

ومن مجالات الواعدة في مضمار الاستثمارات لإحداث فرص الشغل جديدة مجال الصيد البحري الذي اتخذته بلادنا قرارا سياسيا جريئا اتجاه شركائنا في الإتحاد الأوربي في إطار السيادة الوطنية، ومن المعلوم أن موقف المغرب من عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الأطراف الأوربية كان يروم حفاظا على ثروتنا السمكية وإعطاء فرصة للمستثمرين المغاربة قصد تطوير هذا القطاع وخلق فرص التشغيل للشباب العاطل وقد حان الوقت لمحاسبة الحكومة على ما أنجزته في هذا المجال، والإجراءات المتخذة لتقنين هذا القطاع والتقليد منه بصفة خاصة.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للبعد الإجتماعي في هذا المشروع، فقد لاحظنا أن التصريح الحكومة، حكومة التناوب، قد وضعت التنمية الإجتماعية على رأس أولوياتها معتبرة البعد الإجتماعي الهذف أسمى لكل تنمية اقتصادية وكان على الحكومة أن تترجم هذا الاختيار إلى إجراءات عملية تبرهن فعلا على أن الطبقات الفقيرة ستنال حظها من الرعاية الإجتماعية بالمفهوم الواسع، إن التعبير عن النوايا الحسنة لايعدو أن يكون نمطا من أنماط الاستهلاك الظرفي وهو ما يؤكده البعد الاجتماعي الحقيقي في الميزانية الحالية، لأن الغلاف المالي المخصص لهذا الغرض لايستجيب للمتطلبات الحقيقية لهذا القطاع خصوصا وأن قطاع التربية والتعليم يستهلك 3/4 الإعتمادات المفتوحة في هذا الباب.

ولقد كنا نتصور أن الحكومة التناوب تملك فعلا القدرة على امتصاص غضب الطبقات المسحوقة وخلق جو من الثقة بين الفئات المحرومة التي كانت تتخذها مطية لتمرير خطا بها الاصلاحي وهاهي اليوم تواجه الواقع وتبرهن أنها عاجزة عن الإتيان بالبديل، إن الأرقام والإحصائيات التي تضمنها المشروع سواء تعلق الأمر بترسيم الأعوان المؤقتين أو خلق فرص الشغل جديدة تبقى غير جذيرة للإستجابة لحجم الطلب خصوصا بالنسبة للشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا ويبقى عدد المناصب المالية رمزيا ولايختلف شيئا عن ما أتت به الميزانيات السابقة، ومن الطبيعي أن تستفحل ظاهرة البطالة وتفاقم في ظل غياب الشروط والمناخ الملائمين لجلب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية، هذه الشروط التي تتجلى أساسا في تحقيق إصلاحات تتضمنها التصريح الحكومي وراهن عليها لإنجاح تجربة الحكومة التناوب التي نسعى جميعا لتحقيقها.

فأين نحن من إصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة التي تشكل فعلا إحدى العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمارات وتوفير فرص الشغل، إن الإصلاح الإداري المنشود سيبقى مجرد تطلع وأماني إذا لم نتمكن من تعميق اللاتمركز واعتماد البعد الجهوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق مناطق اقتصادية جديدة تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات والمقومات الحضارية والثقافية لمختلف جهات أقاليم المملكة، وفي هذا الإطار لابد أن نسجل بأسف عميق ضالة الاعتمادات الممنوحة للجهات مما سيجعلها غير قادرة للإنطلاق في تفعيل دورها الاجتماعي والاقتصادي المنشود.

إن تفعيل المفهوم الجديد للسلطة يعد مكسبا هاما في بلادنا بفضل القرارات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

يفرض على الحكومة أن تبادر إلى بلورة ميثاق وطني لحسن التدبير إلى واقع ملموس وخلق علاقات جديدة بين المواطنين والإدارة، وفي غياب الإصلاح الإداري المنشود والإصلاح القضائي يواكب مختلف التحولات والتحديات المعاصرة في أن البعدين الاقتصادي والاجتماعي سيظلان على ماهو عليه مما سيرشح الوضع الراهن إلى التردي أكثر من أي وقت مضى وخصوصا نحن نعيش في ظل الفوارق الشاسعة تفصل العالم القروي عن الوسط الحضري وصل إلى حد اليأس والإحباط لدى شريحة عريضة من المواطنين والشباب بصفة خاصة نعيش نتائجها من خلال المشهد المأساوي للعواقب الوخيمة للهجرة السرية.

ومما لاشك فيه أن تحقيق هذه الإصلاحات رهين بمدى القدرة على إصلاح نظامنا التعليمي ومدى الإستجابة للمتطلبات التنمية للبلاد وربطها بعالم الشغل كصيغة بديلة لما هو عليه الوضع الحالي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن نجاح هذا الإصلاح مرتبط بإصلاح الأوضاع الإدارية والمالية لرجال التعليم الذين يعدون ركيز أساسية في هذا الإصلاح، مما يفرض على الحكومة أن توفي بالتزاماتها اتجاه هذه الفئة من موظفي الدولة الذين يستحقون كل التشجيع والتقدير على غرار زملائهم في القطاعات الأخرى مع تشديدنا على ضرورة توطيد نظام الأجور والتعويضات في إطار إصلاح شمولي يقضي على الإمتيازات ويجعل حدا للفوارق السائدة حاليا في الوظيفة العمومية بين الموظفي المحظوظين والغير المحظوظين، كما هو الحال بالنسبة لموظفي وزارة المالية التي يصل الغلاف المالي كتعويضاتهم إلى عدة ملايير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن البعد الاجتماعي لن يكون له مدلول إذا لم يتوفر على تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين ونلاحظ لغاية الأسف أن هذا الإجراء أصبح بعيد المنال في ظل حكومة التناوب، وقد كانت لنا مناسبات عديدة أثرنا فيها إشكالية العلاج الطبية داخل المستشفيات العمومية والخاصة ونددنا أكثر من مرة بالفوارق الصارخة الموجودة في القطاع الصحي بين العالم القروي والوسط الحضري وتمركز الوحدات الطبية في القطبين الكبيرين على حساب الجهات وأقاليم المملكة وعد وعدت حكومة التغييربإصدار قانون التأمين الإجباري وإصلاح صناديق الضمان الإجتماعي ونتمنى أن لايطول انتظارنا لهذه الإصلاحات والتي تشكل العمود الفقري للتغطية الصحية وتوفير العلاج لذوي الدخل المحدود والمعوزين، ولاتفوتنا هذه الفرصة أن نثير مجددا الإنعكاسات السلبية للاستثمارات في القطاع الصحي حيث تشيد مستشفيات ومستوصفات في عدة أنحاء المملكة وتبقى بنايات مهملة في غياب التجهيزات الضرورية والموارد البشرية لتسييرها ناهيك عن الأوضاع المزرية للبنية التحتية الموجودة التي تفتقر إليها إمكانيات الصيانة.

السيد الرئيس :

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

بعض الملاحظات التي حاولنا تبسيطها في إطار الحوار البناء والمثمر بين مجلسنا الموقر والحكومة بغية بلورة صورة واضحة للتوجهات والتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، شكلت مرجعية أساسية للمشاريع والبرامج التي تضمنها مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، ولقد حاولنا جهد الإمكان أن نبرر إيجابيات ونضع الأصبع على الجوانب السلبية، وقد كنا نأمل أن تأتي الحكومة بمشروع مالي يترجم مصداقية الوعود الحكومية ويبلور توقعاتها إلى مشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ.

إلا أننا لغاية الأسف وجدنا أنفسنا أمام تناقض بين الخطاب والممارسة مما يسخيب آمال عريضة للمجتمع المغربي في هذه الحكومة، ومن هذا المنطلق سوف نعبر عن موقفنا من خلال التصويت السلبي على مشروع القانون المالي، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس، أعطي الكلمة للسيد الحاج أحمد البنا رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

السيد المستشار الحاج أحمد البنا

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق الاتحاد الدستوري أمام مجلسنا الموقر بهذه المداخلة لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2002، هذا المشروع الذي يشكل خامس قانون مالي تتقدم به حكومة التناوب أمام البرلمان، كما أنه آخر قانون مالي لأنه يأتي قبل موعد الانتخابات التشريعية في شتنبر المقبل إن شاء الله.

مما يعني أن الحكومة قد اتخذت الوقت الكافي وكانت لديها الفرصة من خلال خمس قوانين مالية لترجمة ما جاء في تصريحها الحكومي الأول على أرض الواقع وبلورة سياستها وبرامجها وتوجهاتها، كما أنه يمنحنا الحق كممثلين لسيادة الأمة وكرعايا صاحب الجلالة نصره الله وأيده بأن نطرح تصوراتنا في حدها الأقصى من الموضوعية والواقعية، بعيدا عن المزايدات السياسية والانتخابوية كما يعطينا الحق أيضا في محاسبة الحكومة ومساءلتها ونقدها وتقويم عملها ومنجزاتها وإخفاقاتها مما تفترضه مبادئ الديمقراطية من شفافية ونزاهة، وقبل الشروع في مناقشة مضامين مشروع القانون المالي أود أن أذكركم - السيد الوزير - بمجموعة من الأطروحات المحيطة والمرتبطة بتدبيركم للشأن العام الوطني:

1- لابد من أن نسجل أن المغرب يتمتع باستقرار كبير ويرجع الفضل في ذلك إلى مؤسستنا الملكية العريقة والتي يلتف حولها الشعب المغربي الأصيل، هذا الالتفاف الذي صنع ملاحم تاريخية منذ ثورة الملك والشعب والمسيرة الخضراء المظفرة والإصلاحات الدستورية المتواترة والتجربة الديمقراطية إلى عهد الملك الشاب صانع المفهوم الجديد للسلطة والمؤمن بفضيلة الديمقراطية والساهر على محاربة الفقر والمتفقد لأحوال المواطنين والعامل على صيانة مكتسبات وتلميع صورة المغرب جهويا ودوليا، جلالة الملك الرائد محمد السادس نصره الله.

2- لقد اعتبرتم قبلولكم بتدبير الشأن العام الوطني ضرورة فرضها تجنب المغرب من تلك السكتة القلبية التي تحدث عنها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، واعتبرتم أن حدث التناوب هو انتصار لاختياراتكم الإشتراكية، بل ذهبتم أبعد من ذلك حيث اعتبرتموه تحولا كبيرا في تاريخ المغرب، وانطلاقة لأوراش كبرى ستعمل على تغيير هيكل الميزانية وتجاوز هاجس التوازنات المحاسبية وتحقيق الإقلاع الإقتصادي وإصلاح الإدارة وكذا محاربة الامتيازات والفقر والأمية والنهوض بالعالم القروي وتشجيع الاستثمار وتكريس الحريات النقابية وحماية حقوق الإنسان وحق التعبير وحرية الرأي، وبعد 4 سنة نعتقد أنه قد حان الوقت لكي يطلع الشعب المغربي على الحقيقة وأن نتساءل على هل تجنبتم بالفعل السكتة القلبية؟

3- لقد قادتنا السياسة الحكومية خلال 4 السنوات إلى انزياحات كبيرة في المشهد السياسي مما أدى إلى ميوعته وفقدان توازنه وبريقه وذلك فيما يعرفه من انشقاقات وتوالد متواصل للأحزاب على شكل التوالد اللغوي، بالإضافة إلى ارتفاع حدة الوقفات الاحتجاجية ووثيرة الاضرابات والصراعات الاجتماعية نظرا لتوقف الحوار الاجتماعي الذي دشن سنة 96، وعجز الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وأمام هذا التصاعد لجأت الحكومة إلى لغة الزروطة ومنع التجمعات والاحتجاجات التي يقوم بها المعطلون والمهندسون والتقنيون ورجالات التعليم وغيرهم من فئات هذا الشعب المحرومين، كما لجأت الحكومة إلى الفصل 77 لمنع 3 صحف بقرار من السيد الوزير الأول ومصادرة حق الصحفيين في التعبير عن رأيهم ومحاكمتهم هل هذا هو الانتقال الديمقراطي، السيد الوزير -؟ هل هذه هي معاليم بناء دولة الحق والقانون؟

4- لقد عرفت الحكومة الحالية ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في الحكومات السابقة التي عرفها المغرب، وهي ممارسة التعتيم الإعلامي على أنشطة البرلمان بحيث أصبحت الحكومة تمارس الرقابة على البرلمان بغرفتيه وتمنع تغطية التلفزة المغربية لمناقشة القانون المالي، الذي يعتبر أهم مشروع قانون يهم المغاربة أجمعين.

5- ظاهرة أخرى وبدعة جديدة ابتدعتها الحكومة وهي ازدواجية الخطاب، حيث أنها تواجه الاحتجاجات والمطالب بالزروطة وتسارع إلى إدانة هذا العنف وتشكل اللجنة لدر الرماد على الأعين، هذا بالإضافة إلى تناقض الائتلاف الحكومي حيث أصبحنا نرى الحكومة تنتقد الحكومة.

6 - تكتشف التقارير التي تقدمونها للبرلمان حول الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسات العمومية أن مشاريع الاستثمار تناهز مبلغ 30 مليار درهم سنويا غالبا ما تكون مبالغ فيها، بل تبقى نظرية في الكثير منها لأن هذه المؤسسات العمومية لاتنجز إلا 45٪ مما يؤدي إلى التشكيك في حقيقة الأرقام التي تعلنونها، كما أن حجم القطاع العام لم يتغير، فقد كان يضم 700 مؤسسة عمومية فإن تمت خوصصة مؤسسات فقد تم إحداث أخريات لكن الخطير في الموضوع أنكم خوصصتم المؤسسات المربحة والمنتجة وأحدثتم مؤسسات مستهلكة وغير منتجة، فالقطاع العام - السيد الوزير - تمثل قيمته المضافة 12 إلى 13٪، لكن مديونيته تمثل 30٪ وهذا مشكل كبير، كما أن أرباح هذا القطاع خلال سنة 2000 انخفض بـ 17٪ وأنه القطاع الذي خلق 5000 منصب شغل لكنه سرح 15.000 عامل وبالتالي فإن مساره يبعث على القلق والسؤال المطروح هل أصبحت الخوصصة غاية في ذاتها؟ أم أداة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؟ فهل تمتلك الحكومة سياسة واضحة للخوصصة؟ أم أن الخضوع للإكراهات جعلها إمكانيتها الوحيدة لتغطية عجز الميزانية.

7 - التفكك بين القوانين المالية ومخطط التنمية الذي صادق عليه البرلمان، ذلك أن البنية الغامضة للميزانية لاتسمح بالربط بين المخطط والميزانية السنوية وإنجاز المشاريع الواردة فيه، إذ كان من المفروض أن تتضمن وثائق مشروع قانون المالية المعروض على مجلسنا وثيقة تتعرض لإنجاز الشطر الأول من المخطط خصوصا وأنه قد مرت سنتين على اعتماده ويحق لنا كبرلمانيين ومن خلالنا الشعب المغربي الإطلاع على ما أنجز من المخطط وهل التزمت الحكومة بمقتضياته؟

السيد الوزير المحترم،

بخصوص المشروع الحالي فهو غير مقبول من قبل الحكومة نفسها، فالمشروع أثار خلافات عميقة بين أعضاء الحكومة لدرجة أنه أول مشروع تعرض للإنتقادات حتى من قبل وزراء هذه الحكومة بدرجة متشنجة وعنيفة فهل يعني ذلك أن أعضاء الحكومة لايرون في هذه الميزانية إلا وجه لتلميع صورتهم الإنتخابية، إن المشروع المعروض علينا لايحمل إلا تعبيرات رقمية غير قادرة على ضخ الدم في الاقتصاد المغربي فالمشروع يغلب التوازنات الماكرو اقتصادية ويخضع للمنطق المحاسبي على حساب الحاجيات الأساسية للمواطنين والملفات الاجتماعية الضاغطة التي ظلت مخيبة للآمال، فهو لايخرج عن منطق تدبير الإكراهات ويعبر عن ضعف القدرة التوقعية للحكومة.

فالحقيقة أن الأداء الاقتصادي للحكومة قد فشل في تحقيق نسبة النمو المستديمة، بل لقد وصل الاقتصاد الوطني إلى تحقيق نسبة نمو سلبية لأول مرة في تاريخه، فأين عبقريتكم السيد الوزير المحترم التي كنا نعجب بها وأنتم في المعارضة، فهل أصبحت هذه العبقرية محدودة في الفصل 51 وكثرة اللجوء إلى الفصل 45 من الدستور؟

الدليل على ذلك يأتي من الخبراء، وحتى لايقال عنا أننا ننتقذ من أجل الانتقاذ، نورد آراء الوكالات المختصة، فقد اعتبرت الوكالات الدولية الاقتصاد الوطني في حالة تراجع وغيرت توقعاتها بالنسبة للمغرب من مستقر إلى سلبي، اعتبارا لضعف الموقع المالي للبلاد والعجز المالي المرتفع وضعف المؤشرات الاجتماعية، كما اعتبر المكتب المغربي للظرفية الاقتصادية بأن مشروع القانون المالي لسنة 2002 مشروعا عاديا في ظرفية غير عادية من شأنه إلحاق الضرر بالإقتصاد الوطني، لأنه لايفي بالغرض الواجب لتحقيق الإقلاع الإقتصادي، لأنه يستمر في تغليب المنطق المالي على البعد الإقتصادي وهذا لايجعل منكم السيد الوزير وزيرا للمالية ولستم وزيرا للإقتصاد، ولهذا فمشروعكم الحالي أصابنا بصدمة كبيرة وخيبة أمل عميقة لأنه لم يأتي بجديد بالنسبة لمكونات الشعب المغربي من فاعلين اقتصاديين والجماهير الكادحة وموظفي الدولة بجميع فئاتهم والتجار والصناع التقليديون والفلاحون والمزارعون وسكان المدن والقرى، ولهذا فهو أسوأ قانون مالي عرفه المغرب في تاريخه.

السيد الوزير،

قلصتم ميزانية الاستثمار في هذا المشروع إذ لم يخصص لها إلا مبلغ 19 مليار درهم في الوقت الذي يعتبر فيه استثمار الدولة هو القاطرة الحقيقية للتنمية والمحرك الأساسي للتشغيل، فكيف ستعولون على القطاع الخاص في مجال الاستثمار واستدراك العجز

الذي تخلفه الدولة في هذا الشأن، فالقطاع الخاص لايمكنه رفع التحديات التي تواجهها البلاد وهو غير مدعوم بإصلاح إداري يحد من تضخم الإدارة ويفعل الوظائف الإدارية، كذلك يتسم بالعدالة والشفافية في الجهاز القضائي وبتشريع اجتماعي مرن ومتطور يوازن بين جميع الحقوق، إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي، انعاش السكن والتغطية الصحية، إنه قطاع يعاني كلفة عوامل... يعاني ارتفاع كلفة عوامل الإنتاج وارتفاع الفوائد البنكية وارتفاع أثمان العقارات المعدة للاستثمار وارتفاع تكلفة الخدمات الجمركية، فهل ستعتمدون على مقاولة وطنية غير مؤهلة للدخول إلى عهد العولمة وقدرتها التنافسية جد ضعيفة بالمقارنة مع المقاولات الأجنبية.

السيد الوزير المحترم،

لقد كان خطابكم -

السيد الوزير -

خطابا سياسيا متناقضا، فتارة إعتبرتم بأن أحداث 11 شتنبر لن يكون لها وقع واضح على الاقتصاد الوطني، وتارة استعملتموه لتبرير أزمة بعض المؤسسات الوطنية أو لتبرير الركود والإنكماش الذي يعرفه الاقتصاد العالمي والذي له أثر واضح على اقتصاد بلادنا، فإننا لانرى - السيد الوزير - أن نسبة النمو تصل إلى 4,5٪ سنة 2002، يعتبر توقعا منطقيا لأنه لاينبني على أسس متينة ومعطيات واضحة، أليس ذلك ضحكا على ذقون الشعب المغربي؟ أليس ذلك مغالطة رقمية توهم المغاربة بمستقبل لايمكن العلو به وتزرع آمالا واهية؟ أهذا هو شعار الحقيقة؟ فقد توهمتم بأن التغيير سيتفجر من الميزانية في الوقت الذي كنتم فيه بحاجة إلى قرارات جريئة وعملية لامعة من رؤيا واضحة وشمولية تستثمر المناخ المناسب الذي ورثته حكومة التناوب، حكومة الخطابات الديماغوجية التي تهدف فقط إلى المغالطة وربح الوقت.

السيد الوزير،

يجمع الجميع على أن مشروع القانون المالي 2002، يبتعد كل البعد على الواقعية لكون دعامته البنيوية هشة وباصطدامها مع واقع المحيط الداخلي والخارجي وظروف التقشف، اللهم ما كان من عناية خاصة بالبورصة سعيا لإيقاف نزيف الانحدار الذي تعرفه معاملاتها، فكيف تتوقعون في ظل هذه الظروف الإقتصادية أن يجتاز العالم تحقيق نمو بمعدل 45٪.

إن ضعف آليات التوقع لدى حكومتكم أثر سلبا على الإقتصاد الوطني، فنسبة2001، آه، 4,5... فنسبة 2001 كانت سنة انتكاسة اقتصادية وإذا كان الجفاف قد فرض تراجع الإنتاج الفلاحي فإن مصدر الإنزعاج هو أن الانكماش الذي مس القطاعات الاستثمارية والصناعية، وبهذا تراجعت مؤشرات الإنتاج الفلاحي والصناعي، أما موضوع الشغل لا حل له إلا في إطار ماهو اقتصادي، وعلى الحكومة أن تصارح نفسها وتصارح الشعب المغربي فقد أصيب الشباب المغربي بالإحباط، وهو ينتظر السراب الذي لايأتي، فلا أحد يجادل أن قدرة الحكومة على توفير مناصب الشغل.... على توفير مناصب للتوظيف محدودة وغير قادرة على امتصاص البطالة التي .... تتراكم بأحجام خطيرة والتي ارتفعت بنسبة 24٪ وتفوق 30٪ بالنسبة لحاملي الشهادات.

إن الإجراءات التي جاء بها مشروع القانون المالي لسنة 2002، تثير نوعا من الشك لدينا في الاتحاد الدستوري، ولو دعمت بالمداخيل الاستثنائية للخوصصة، لأن الخوصصة... لأن خوصصة اتصالات المغرب ماهو إلا ريع لاعلاقة له بأي مجهود حكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فأمام عمق الأزمة الاقتصادية يتقلص الإستثمار بنسبة 8,1٪، حيث سيصل إلى 19,9 مليار درهم سنة 2002 مقابل 21,6 مليار سنة 2001، وسيلعب صندوق الحسن الثاني مرة أخرى دور المنقذ. أما على مستوى الإيفاء بمستحقات الدين العمومي خصص المشروع 46,7 مليار درهم بزيادة 10,6٪ بالنسبة للسنة الماضية بين الدين الخارجي والداخلي الذي يعرف مجموعة من المعوقات والذي دفع بالحكومة أن لاتفي بتعهداتها من تخفيض المديونية الخارجية وفي مقابل الإرتفاع الصاروخي للدين الداخلي، أما من الناحية التمويلية فلم نلمس ذلك الإصلاح البنكي كما ورد في التصريح الحكومي.

أما انحدار معاملات البورصة فقد شكل قاسم ظهر البعير في فشل الحكومة في سياسة التدبير المالي وفي التكييف مع المعطيات الداخلية والخارجية وكذلك في إكساب الثقة كعنصر لاغنى عنه لدى الفاعلين الإقتصاديين.

السيد الوزير،

لانخفيكم أن التحركات الملكية السامية والتي تسير بوثيرة سريعة في تحديث المغرب وجعله يرقى الى مصاف الدول المتقدمة وبالتالي إيجاد حلول علمية للرفع من مستوى الشعب المغربي، فبالمقابل إن عمل الحكومة يسير بوثيرة بطيئة بحيث لم تتمكن الحكومة من تفعيل ما جاء في الخطابات والتصريحات الملكية السامية، أين هو المجلس الأعلى للوظيفة العمومية؟ ولماذا تعطل الإصلاح الإداري؟ فلا الامتيازات ألغيت ولا الأجور العليا جمدت ولا نظام المرتبات بالوظيفة العمومية رشدت ولا التعقيد والبطء الإداري حورب ولا الحياة العامة خلقت كما تضمنه تصريحكم الحكومي فهل ياترى - السيد الوزير - تنتظرون عصا موسى أو معجزة عسى لبلورة هذه المعطيات إلى الواقع.

السيد الوزير،

أما فيما يخص العدل فإنه أساس الملك، والوسيلة الضرورية لتشجيع الاستثمار لأنه لااستثمار ولاتنمية اقتصادية بدون إصلاح القضاء فليس إحداث المحاكم هو الكفيل بتحقيق العدالة، يجب النظر في وضعية العاملين في قطاع العدل، كما أن الكل ينتظر إصلاحكم القضائي.

السيد الوزير،

لقد شكل ميثاق التربية والتكوين إجماعا وطنيا، إلا أن سياسة التهميش والارتجال والجمود والتحكم البيروقراطي والهاجس الأمني والتوازنات المالية أدت إلى عزلة التعليم بشقيه سواء العالي أو العادي عن محيطه الإقتصادي والاجتماعي والثقافي بحيث شكلت سياسة الارتجال في هذا القطاع والرضوخ لعوامل ظرفية وطارئة إحدى المصادر الأساسية لواقع الأزمة التعليمية ببلادنا وللاختلالات المتعددة نجم عنها عقم نظامنا التعليمي وعطالة الخريجين المتزايدة بل ظاهرة العزوف عن التمدرس، فأين نحن من تعميم التعليم في أفق 2002؟ ولتجاوز الأزمة المذكورة لابد من تغيير نظرتكم للتعليم بصفة عامة وإعادة الاعتبار للعاملين فيه والسهر على تطبيق بنود الميثاق الوطني للتربة والتعليم ووضع استراتيجية بعيدة الرؤيا ونظام وقوانين مرنة تتكيف باستمرار مع المعطيات الواقعية والتحولات الإنتاجية والتطورات الدولية في هذا المجال.

السيد الوزير،

إن خطاب الحكومة في إعداد الثراب الوطني يفتقر إلى الإرادة الحقيقية والوسائل الضرورية بتراكم النقص والتأخر في استفحال الاختلالات على مستوى توزيع السكن والسكان والموارد الاقتصادية ولن تستطع حكومتكم إعادة النظر في الاختيارات التي ركزها الاستعمار والتي جعلت من الفوارق الجهوية إحدى التوابث الأساسية لها، بل لقد أدى غياب الإرادة السياسية في حكومتكم لإقامة تنظيم ثرابي متوازن إلى تمركز مفرط للموارد والإمكانيات والسكان في بعض الجهات على حساب باقي الجهات الأخرى، أين هي نتائج الحوار الوطني حول إعداد الثراب الوطني الذي استهلك الكثير من الوقت والمجهود والمال وقد تتبعناه في الإتحاد الدستوري محليا وجهويا ووطنيا بشغف كبير إلا أن الجبل تمخض عن فأر وشهد شاهد من أهلها بفشل سياسة وزارة إعداد الثراب الوطني بقوله داخل لجنة التعليم إن سبب فشلها ناتج عن تدخلها واحتكارها لاختصاصات القطاعات الأخرى كما اعتبر أن الحكومة برمتها ليست حكومة عصرية في مستوى دراسة هذا القطاع.

أما بخصوص اللامركزية بقيت الجهة التي أنشأت في التسعينات إطارا فارغا ومغيبا نظرا لتعارض التقسيم الذي أفرزها مع المعطيات التاريخية والجغرافية والثقافية والبشرية ومما زاد الطين بلة هو إصدار الحكومة الحالية على تحجيم دور الجهة بعدم إصدار المراسيم التنظيمية لاستخلاص الرسوم وتنمية الموارد المالية لها، كما أن نسبة 1٪ من الضريبة على الدخل والشركات تظل هزيلة بالمقارنة مع تصور المشرع لدور الجهات التنموية.

أما على المستوى الاجتماعي، ففي البداية لابد من تسجيل الإجماع الحاصل حول ما أفرزته الأزمة الاقتصادية المالية من سلبيات على المستوى الاجتماعي ومن فوارق في ظروف عيش المواطنين والمواطنات بين الجهات والأقاليم والبوادي والمدن، وبين الجماعات والأحياء وبين الفئات الاجتماعية وبين الجنسين نتيجة لاختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أدت إلى توزيع غير عادل للخيرات والمداخيل والتجهيزات الأساسية والمصالح الإجتماعية والثقافية، فقد أصبحت هذه الفوارق تهدد استقرار البلاد وتماسكها وقدرتها على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل وتتجلى خطورة الوضع الحالي في أهمية وتنامي فئة من المواطنين رجالا

ونساءا وأطفالا يعيشون مرارة التهميش والإقصاء محرومين من أبسط شروط العيش الكريم والمواطنة.

وفيما يخص سياسة التشغيل فالجميع يعلم أن معضلة البطالة وأزمة التشغيل هي معادلة صعبة الحل في الظروف الحالية بحيث أصبحت تكتوي بنارها في الوقت الراهن كل أسرة مغربية مما أثار سلبا على شبابنا الذي يأس من سياسة الإنتظار والتسويف الذي يدفع بهم إلى الإرتماء في أحضان البحر، وهذا يعتبر أكبر دليل على إخفاق حكومة التناوب فيما اعتبرته أولى الأولويات، فمعدل البطالة ارتفع إلى حدود 24٪ في غياب سياسة شمولية ونظرة ثاقبة، وأنبهكم السيد الوزير أن الديمقراطيات العريقة تعتبر التشغيل مؤشرا على مدى نجاح الحكومة في تدبير الشأن العام وأنتم عاجزون كل العجز في هذا الملف على الرغم من وجود قطاعات واعدة بالشغل أبرزها قطاع الصيد البحري الذي يمكن أن يوفر 600.000 منصب شغل.

السيد الرئيس،

لقد تعاملنا مع مشروع القانون المالي في شموليته كما كنا جد إيجابيين رغم هاجس الزمن وضيق الوقت والسرعة التي عرفتها أشغال اللجن وقد عملنا على تقديم اقتراحاتنا وتوصياتنا في إطار المعارضة بدعم القطاع الفلاحي وتشجيعه وطالبنا مراجعة النظام الضريبي باتجاه الرفع من الحد الأدنى للضريبة على الشركات، وتشجيع بورصة القيم وتحصينها على أمد طويل كما توخينا أيضا ملاءمة الضريبة العامة على الدخل مع قانون الإستثمار وتشجيع تشغيل الأطر العليا وفي ذات الوقت ارتأينا تخفيف العبء الضريبي على المأجورين ذوي الدخل المحدود ودعم سياسة محاربة السكن الغير اللائق ودعم المجهود لاستثماره بالصندوق الحسن الثاني وذلك بتخصيص مداخيل الخوصصة لهذا الصندوق ودعم الجهات وتمكينها من الوسائل المادية للقيام بدورها التنموي.

السيد الوزير،

لأن لاشيء يمكن التحقق بسياسة حكومية عاجزة على تحقيق الإقلاع الإقتصادي، سياسة حكومية لاتفي بالتزاماتها الواردة في التصريح الحكومي ومخطط التنمية الاقتصادية سياسة حكومية تعاملت مع المؤسسات التشريعية بغياب الوزراء، إذ لم يحضر الوزير الأول إلا في مناسبتين عند تقديمه للتصريح الحكومي وعند خطابه الشهير الذي تقدم به إلى البرلمان، ولم يتحمل سيادته الإجابة على أسئلة البرلمانيين التي يصل عددها إلى 400 سؤال ومحاورتهم، فإذا ما بحثنا في كل حكومات العالم فلن نجد للسيد عبد الرحمان اليوسفي مثيلا في تهميش المؤسسات التشريعية والغياب عنها ولم نجد في برلمانات العالم أكثر من برلمانيي المغرب شوقا لمحاورة الوزير الأول. والآن ، السيد الوزير - استوعبنا في الإتحاد الدستوري مغزى التصريح الذي أدلى به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لمجلة «لفيكارو» حين سئل عن موعد الانتخابات حيث أكد جلالته بأنها ستجرى في موعدها بل إن جلالته تمنى لو أجريت قبل أوانها لأن المغرب في حاجة إلى رجال يخدمون وطنهم أكثر مما يخدمون أحزابهم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

الكلمة للسيد عقا الغازي رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

السيد المستشار عقا الغازي ،

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تعتبر مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2002 فرصة سانحة بالنسبة لنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإبداء أفكارنا وتصوراتنا وبديلنا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، التي تعرفها بلادنا اعتبارا منا بأن القانون المالي هو الوجه الحقيقي الذي يعكس وثيرة العمل الحكومي في مختلف الميادين، كما يعتبر الترجمة الحقيقية والتجسيد الفعلي للتصاريح الحكومية، والمخطط الخماسي والتوجيهات الملكية السامية تتضمنها مختلف خطب صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، ونجد أنفسنا اليوم نناقش مشروع القانون المالي الخامس في حياة حكومة التناوب والذي يصادف السنة الأخيرة من عمر هذه الحكومة وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤل حول حصيلة عمل الحكومة لأربع سنوات خلت وعن التجديد الذي أتى به هذا القانون والمرجعيات التي استند إليها، ومدى استيعابه للانتقادات التي تواجه سياسة الحكومة ذات اليمين وذات

اليسار، ثم وهذا هو الأهم هل تدارك هذا القانون أوجه التقصير التي اعترت العمل الحكومي طيلة السنوات الماضية، التي اتسمت بكل الموضوعية بتعطيل آليات الإقلاع الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واتساع دائرة الفقر وتفاقم ظاهرة البطالة.

إن القراءة المثالية لهذا المشروع تبين بأن القانون المالي عادة ولايستجيب لشروط المرحلة ومشاكلها وامتدادها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وحتى المرجعيات التي ارتكز عليها فلا يعدو يكون ورودها في خطاب السيد الوزير من باب الثاني في الكلام وتمكينه ليس إلا.... فلا زال التصريح الحكومي لم يعكس رقميا على مستوى القانون المالي، كما أن المخطط الخماسي فقد تم إعتماده في فترة معينة ليقال فقط بأن الحكومة اهتدت إلى أسلوب التخطيط كوسيلة ناجعة لامحيدة عنها بالنسبة للاقتصاديات الدول التي تتحكم في مواردها ونفقاتها وإمكانياتها على مد، زمن معين، وقد كنا نأمل من الحكومة تلتقط المبادرات والإشارات الملكية لتترجمها في قانونها المالي في مختلف أن أعمالها ومشاريعها، لكن الصورة الراهنة تبين بأن الحكومة هي أبعد ما تكون من ذلك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

كما جرت العادة كذلك، فقد تطرقت الحكومة إلى الإكراهات التي وضعتها في القانون المالي ويتعلق الأمر بالجفاف والصعوبات التي تواجهها كتسويق الفوسفاط والإرتفاع المهول لأسعار النفط والذي أدى إلى اضطرابان في الإقتصاد العالمي تسببت في تدهور الميزان التجاري المغربي وفي كلفة الإنتاج إلا أننا نعتبر بأن الحكومة التي بدأت تنتقل تدريجيا من التمسك بمسحب الإرث الثقيل وجيوب مقاومة التغيير إلى إسقاط عجزها على المحيطا الاقتصادي الدولي وعلى توالي سنوات الجفاف.

نريد كذلك في تعميق الأسباب عجزها لأن المحيط الدولي يتطلب انخراط إيجابيا في مضمونيته وحركيته وتسلحه بالآليات الكفيلة بالتأثير فيه وإلا ما جدوى الديبلوماسية والعلاقات الخارجية وعلاقات التعاون، كما أن الدور الذي كان منوطا بهذه الحكومة بالذات هو إيجاد الحلول للمشاكل البنيوية التي تعرفها بلادنا كالجفاف، فالجفاف - حضرات السادة المستشارين - أصبح معطى هيكلي. المعطيات المناخية أكدت بأن تساقطات المطر بشكل اعتيادي ومنتظم ببلادنا أصبح أمرا غير مأمول، لذلك فإن الحكومة التي أصبحت تضم في تشكيلاتها وزارة الاقتصاد الاجتماعي وأخرى تنمية العالم القروي أو بالأحرى الاقتصاد القروي يجب عليها أن لاتضع الأمطار إحدى مرجعيتها، بل يجب أن تتجه إلى بدائل أخرى كالبحث والتنقيب على المياه الجوفية وبناء السدود الثلية من أجل إرساء دعائم زراعة سقوية وتكثيف البحث الزراعي لإيجاد زراعة بديلة عن تلك التي تعتمد على الأمطار وتشجيع الكسب والرعي.

هذا بالإضافة إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية والصناعية الأخرى بالعالم القروي، من شأنها إنعاش الأرياف من جهة وإيجاد فرص الشغل لأبناء العالم القروي من جهة أخرى. وفي هذا الإطار لايبدو من تذكير الحكومة بأن مطالبنا دائمة لتنمية العالم القروي والإهتمام به، ليس من قبيل المزايدات السياسية، بل أننا نعي تمام الوعي بأن أحد مفاتيح الأساسية للرفع من مستوى اقتصادنا وبالتالي لحل جزء كبير من مشاكلنا الاجتماعية يتمكن في إنعاش العالم القروي، فالعالم القروي كما تعلمون يتوفر على ساكنة جد هامة والعالم القروي يتوفر على خيرات لم يتم استغلالها بعد، والعالم القروي كذلك هو منطلق الهجرة إلى المدن، وأنتم أعلم بذلك يهاجر القروي، الهجرة العالم القروي وأعلم كذلك بالعواقب الخطيرة لهذه الهجرة بالنسبة للمدن سواء على المستوى البطالة والتشرد والانحراف أو على مستوى التفريخ لمدن القصدير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد حاولنا جاهدين أن نجد في هذا القانون بعض معالم التغيير والإصلاح لكننا مع كامل الأسف صدمنا بنسخة مطابقة للقوانين المالية السابقة خالية من أي إبداع وبنفس النهج الذي سارت عليه هذه الحكومة طيلة السنوات الماضية، لذلك فإن هذا القانون لم يكن له أي وقع الشعبي أو امتداد جماهيري، تبين ذلك في خطابكم، السيد الوزير - الذي نقلته التلفزة على خلاف خطاباتكم الحماسية التي كانت تتسمر للاستماع إليها عدد كبير من الناس حينما كنتم آنذك في موقف المعارضة، المنتقد لمواقف الحكومة

وسياستها، والآن ماذا تغير؟ أعتقد أن الأمور لاتتجه وجهة صحيحة والدليل على ذلك عدم وجود أي ملامح أو مؤشرات الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي ولانية ترجمة الوعود التي هي من الواقع الملموس.

فقد جعلت الحكومة في تصريحاتها محاربة البطالة وإنعاش شغل الشباب إحدى أولوياتها، فهل التزمت الحكومة بذلك؟ وهل المناصب المقترحة والتي لم تتحسب كافية لحل مشكل البطالة؟ إننا نعتقد جازمين بأن الحكومة لم تعمل على حل مشكل البطالة ولو جزئيا، بل إن الملاحظ هو أن أعداد المتقاعدين والمطرودين والمسرحين من العاملين أكثر من العدد الداخلي إلى الوظيفة أو العمل ثم إن الاستثمار الذي من شأنه خلق مناصب شغل لازال ضعيفا رغم اطمئنان الحكومة التي تؤكد عكس ماهو معاش في الواقع، إنه ليحز أنفسنا أن تعيش قرابة 25٪ من المغاربة تحت عتبة الفقر، فحسب بعض الإحصائيات الأخيرة وأن يبقى المغرب مراوحا لمرتبة العالمية ضمن الدول الفقيرة.

السيد الرئيس،

إننا ونحن نعالج مضامين هذا المشروع نلاحظ بأنه يظل بعيد عن تحقيق الرهانات الكبرى التي توق إليها المغاربة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو على مستوى الخدمات. فبعد تسجيلنا وبارتياح عميق تضامن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله مع رجال ونساء وأطفال العالم القروي شخصيا إلى جانبهم مخففا عليهم عنائهم وشقائهم توالي سنوات الجفاف وكذلك من خلال تدشينه وإعطائه انطلاقة لعدد من المشاريع التنموية والاقتصادية منها والاجتماعية، بعد هذه الالتفاتة المولوية يبقى العالم القروي من خلال السياسة الحكومية على مدار 4 سنوات عبارة عن شعار فقط، ومن خلال هذا المنبر أدعوكم جميعا إخواني المستشارين للوقوف على الحقيقة المرة التي يعيشها العالم القروي ولتدركوا عن قرب عدم نجاح البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف وما آلت إليه الماشية التي تعتبر مصدر العيش للوسط القروي، وكذلك بسبب تخلي الحكومة عن سياسة دعم العلف في ظل استحضار الجفاف كمعطى بنيوي من جهة وسكوت الحكومة عن الشطر الثالث من البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف من جهة أخرى.

وفي ظل استحضار أيضا ما أصبح يتعرض له الفلاح الصغير والمتوسط من متابعات ومضايقات بسبب عسره عن أداء مخلفات صندوق القرض الفلاحي، فالحكومة رغم علمها بمعوقات العالم القروي فإنها لم تستطيع بعد وضع اليد على متطلباته وحاجياته، وفي هذا السياق تدافع الحكومة بأنها خصصت غلافا ماليا هاما لمحاربة آثار الجفاف كدليل على استيعابها لحجم ظاهرة الجفاف وتأثيرها، لكننا نرد عليها جازمين بأن البرنامج المتحدث عنه كان ناقصا على مستوى التنفيذ والتوزيع بحيث طغت عليه الزبونية والمحسوبية وغياب حسن الجس الوطني لدى بعض الوسطاء والسماسرة، لذلك فإننا نؤكد بأن الإجراءات الظرفية الترقيعية ليست حلا كما أن ما جاء به مشروع القانون المالي بخصوص العالم القروي والفلاحة والتجهيزات الأساسية لاتشكل تلك الرافعة التي ستنتقل بالمغرب إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي والإنعاش الاقتصادي والقضاء على مشاكل اجتماعية كبرى كالهجرة والبطالة والأمية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

تظل الحكومة عاجزة عن التغلب على الوضعية السكنية المأساوية التي تمس بكرامة المواطن المغربي في الوقت الذي تجد فيه أن أموالا طائلة استعملتها بعض المؤسسات العمومية المنوطة بها هذه المهمة لإثراء غير مشروع والإغناء الفاحش للمسؤولين عن هذه المؤسسات على حساب تزايد مظاهر السكن العشوائي الصفيحي بشكل مهول، مع العلم أن ليس هناك ما يبرر عجز الحكومة عن تحقيق السكن اللائق لجميع المواطنين والذي تعهدت به في تصريحاتها، فجاء خطاب جلالة الملك بمناسبة 20 غشت التاريخي واضح المعالم ليدق ناقوس الخطر لما وصلت إليه الوضعية المأسوية التي تعيشها فئة عريضة من الشعب المغربي داخل المدن القصديرية والصفيحية والتي تتنافى مع كرامة الإنسان وحقه في أن يتمتع بالسكن اللائق، هذا المشروع على غرار المشاريع السابقة لم يراع البعد الاجتماعي الذي استهدف رفع مستوى وثيرة الأجور التي تواكب وتساير مستوى المعيشة خاصة وأن حل مشكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني، ليس فقط لأن الأجور لاتتفق

مع ارتفاع مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتصاعد وثيرة الأسعار، ولكن أيضا لأن حيفا خطيرا يتمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى والحدود القصوى التي لانهاية لتصاعدها،الأمر الذي أدى إلى التصارع الهوة بين الفئات الاجتماعية لنجد الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بالأجور الخيالية، وبتعويضات ومكافآت وعطاءات غير دستورية، وعدم معالجة هذه الإشكالية لابد أن يؤدي حتما إلى إخراج مجتمع غير عادي تسوده الاضطرابات الاجتماعية النفسية بين المواطنين وإذكاء روح الحقد والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة المغربية.

السيد الرئيس،

هذا المشروع غاب عليه كذلك البعد الاجتماعي الكفيل بتحقيق التغطية الصحية والرفع من مستوى المستشفيات وتعميم المستوصفات وتجهيزها ومدها بالأطر الطبية اللازمة والأدوية الضرورية بشكل يضمن للمواطنين حقه في العلاج والتطبيب في ظروف أحسن وشروط أفضل لماهي عليه الوضعية الآن التي تبقى بعيدة كل البعد على تحقيق مبدأ الصحة للجميع كما أقرته منظمة الصحة العالمية.

البعد الاجتماعي كان غائبا كذلك في مجال تفعيل ميثاق التربية والتكوين والقوانين التطبيقية التي صادق عليها البرلمان للرفع من مستوى التمدرس وتحقيق تعميم التعليم ولكن بكل أسف نجد أن الدخول المدرسي في هذه السنة قد عرف تعثرا لم يسبق له مثيل على مستوى النقص الكبير الحاصل في رجال التعليم بالنسبة للعالم القروي، حيث لازالت عدد من الحجر المدرسية بدون معلمين إلى حد الآن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد تناول التصريح الحكومي أن أولويات الأولويات بالنسبة للحكومة هي قضية وحدتنا الترابية وفي نفس السياق استكمال هذه الوحدة بمطالبة اسبانيا لمراجعة موقفها المتعنت والمتعلق بحق المغرب في الأراضي المحتلة سبتة ومليليا والجزر المجاورة لكن لم نلمس طيلة 4 سنوات من التحكم المسؤولية أي شيء يذكر في الموضوع، وليس هناك ما يؤشر في آفاق السنة القادمة على تقريب وجهة النظر، بل لم تستطيع الديبلوماسية المغربية الحفاظ على علاقة الصداقة وحسن الجوار التقليدين بين المغرب واسبانيا ولم تستطيع فتح باب الحوار والتشاور في إطار اقتراح جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني لتشكيل خلية التأمل، ولم تستطيع أيضا إقناع الشقيقة الجزائر في العدول عن دعمها للمرتزقة وخصوم وحدتنا الترابية أما عن فشل المفاوضات حول اتفاقية الصيد البحري، فهذا راجع إلى ... هل قطاع الصيد البحري بشموليته وتمكين.. هل يمكن المواطنين من الإستفادة من ثرواتنا السمكية؟ لاشيء من ذلك سوى فتح المجال للنهب واستغلال ثرواتنا السمكية بطرق غير مشروعة ساهمت في إغناء البعض وإفقار الخزينة العامة، يبدو.. بل أصبح في حكم المؤكد أننا إزاء الحكومة تعيش مفارقة كبيرة فيما تعتزم القيام به وبين ما تناوله التصريح الحكومي في جميع خطب وتصريح وتعاليق التي تلقيها في كل المناسبات.

السيد الرئيس،

لقد وعدت الحكومة بالإصلاحات الكبرى وأدرجتها في حانة الإنقاذ الذي كان شعارها الأول لهذه الإصلاحات التي استمر التساؤل عنها على امتداد 5 سنوات، فلم يتحقق منها ما يمكن تسميته بالإصلاح ومفهوم الإصلاح الشامل والهيكلي، هناك شعار إصلاح الإدارة وإصلاح العدل والتغيير وتجديد القطاع العمومي وإصلاح المالية العامة وإصلاح القوانين الأساسية في البلاد كالميثاق الجماعي وقانون الانتخابات ومدونة الشغل وغيرها من القوانين التي لم تر النور وبذلك يبقى مفهوم شعار إعداد القوانين الأساسية للإصلاح السياسي والمؤسساتي والنهوض بحقوق الإنسان حبرا على ورق وشعارا للإستهلاك فها نحن على أبواب الانتخابات التشريعية أين الإصلاحات المتعلقة بمستقبل الديمقراطية في بلادنا المتعلقة بالمرحلة المقبلة التي يريد المغاربة أن تكون في سياق المرحلة التي يعيشها المغرب تحت شعار ما يبدو له جلالة الملك نصره الله من أعمال جليلة لصالح شعبه ولرفاهية أمته، إن ما عرفه عهد هذه الحكومة له مميزات منها على سبيل المثال توقيف الصحف الوطنية، محاصرة المعتصمين، وإلحاق الضرر بهم ماديا ومعنويا من مميزات

عهد هذه الحكومة الاضرابات عن الطعام والتهديد من المعتصمين بإضرام النار في أجسادهم ومنع الاحتجاجات وتطويق المسيرات والامتناع عن السماح لمن أراد أن يعبر عن همومه وإنشغالاته سلميا، وفي زمن هذه الحكومة تراجعت لغة الحوار وجسور التفاهم وتم احتكار وسائل الإعلام العمومية المرئية بالخصوص وعدم الإنفتاح على مكونات المشهد السياسي المتوقعة في إطار المعارضة، لتكون كذلك قطاع الإعلام هو الآخر لايتماشي مع تباشير العهد الجديد بحيث أنه لازال بمنأى عن خدمة قضايانا الكبرى

وبخصوص قضية عمالنا بالخارج، فإننا - أنا واحد منهم لانملك سوى أن نبارك ونتمن خطوات صاحب الجلالة نصره الله في هذا المجال من خلال اهتمامه وعنايته الخاصة لهذه الشريحة من المواطنين المغاربة ونحن في الحركة الديمقراطية الاجتماعية لايسعنا من هذا المنبر إلا أن نوجه تحية وتقدير وإكبار لإخواننا المغاربة بالخارج الذي أثبتوا دائما حبهم لوطنهم وملكهم وتشبثهم بهويتهم الوطنية لكننا في المقابل يجب أن ننبه الحكومة إلى عدم التعامل معهم بمنطق الأرقام والتحويلات البنكية فقط، بل على الحكومة أن نأخذ بعين الإعتبار مشاكلهم المتعقدة سواء أرض الغربة أو داخل وطنهم بحيث أنهم يعانون من جراء ضياع هويتهم وهوية أبنائهم بالخصوص ونغماش هؤلاء في هوية أجنبية لأن الحكومة لاتهتم بأحوالهم كما يجب الروحية والإنسانية والوطنية ولاترسل إليهم من يلقن أبنائهم قواعد اللغة والدين أما في وطنهم وعلى الرغم من الحملات التي تقام في بداية كل صيف من أجل تسهيل عودتهم فإن الواقع المر هو الذي يلاحقهم داخل وطنهم سواء في الإدارات أو في المؤسسات العمومية والخصوصية التي لازالت على نمطها القديم الذي لايستوعب حملات ولانداءات ولا أي وجه من أوجه التحسيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

مازالت قضية الصحراء المغربية تحتل المرتبة الأولى في اهتماماتنا الوطنية باعتبارها القضية المركزية الأولى التي هي محط إجماع الأمة وراء قائد الأمة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونغتنم هذه الفرصة... آه هذه المناسبة لنعلن عن تأثرنا كجميع المغاربة للحماس المنقطع النظير الذي قابل به سكان أقاليمنا الجنوبية عاهلنا المفدى في زيارته التاريخية لأقاليمنا الصحراوية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

وأعطي الكلمة للمستشار المحترم

السيد محمد قرو الذي سيلقي كلمة فريق جبهة القوى الديمقراطية.

السيد المستشار محمد قرو :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أتشرف بأن أعرض أمامكم موقف ورأي فريق جبهة القوى الديمقراطية من مشروع قانون المالية لسنة 2002، خاصة ورأينا في السياسة الحكومية بوجه عام، اعتبارا لكون مناقشة مشروع القانون المالية هو مناسبة سنوية لكل الفعاليات البرلمانية للتعبير عن المواقف السياسية اتجاه الحكومة وعن تقييمها لأدائها وبرامجها، غير أن مناقشة مشروع قانون المالية هذه السنة سيكتسي أهمية خاصة إذ أنه آخر مشروع قانون مالي الذي تقدمه حكومة التناوب مما يجعل منه مناسبة ليس فقط لمناقشة أداء الحكومة للسنة الجارية وبرنامجها للسنة المقبلة، بل أيضا مناسبة لتقييم سياسية عام، لمجمل التجربة كتجربة سياسة جديدة متوافق بشأنها بين كل الفعاليات السياسية البرلمانية ببلادنا، تجربة غيرت العديد من المعطيات وأثرت بشكل أكيد في عموم المشهد السياسي ومواقع وتجارب كل مكوناته، تجربة سينبني عليها المستقبل السياسي ببلادنا بوضوح ونضج أكثر، تجربة أفادت بالتأكيد أحزاب الأغلبية باقترابها وملامستها لتعقد مشاكل بلادنا وصعوبة مواجهتها وأفادت أيضا أحزاب المعارضة ووضعتها في موقعا تذرك من خلاله بشكل أحسن قضايا المجتمع وضغوطات الرأي العام إننا - أيها السادة - أمام تجربة سياسية غنية بالدروس تجربة كانت ضرورية لبلادنا ولكل الفرقاء السياسيين لأجل بناء مستقبل أفضل، لذلك نستمر في دعمها سياسيا من خلال

تصويتنا الإيجابي على كل مشاريع القوانين، إنه تصويت سياسي بالدرجة الأولى بغض النظر عن مدى تطابق المنجزات الميدانية مع طموحاتنا وطموحات شعبنا.

إن مقاربتنا لمشروع قانون المالية تحكمها هذه الخلفية وتتحكم فيها طبيعة موقعنا كفريق من الأغلبية. إننا أيها السادة أمام واجب مزدوج واجب الدعم السياسي لحكومة أخترنا عن اقتناع أن نكون في صفها لأنها في صف الإصلاح وبناء أسس مغرب جديد، لكن في نفس الوقت نحن أمام واجب التعبير عن طموحات ناخبينا الذين نمثلهم تحت هذه القبة وواجب التعبير عن قضايا الشعب الكبرى. إن التزامنا المزدوج هذا التزام بدعم حكومة ننتمي إليها والتزام بالتعبير عن قضايا الوطن والشعب هو الذي يحتم علينا تسجيل إيجابيات الحكومة والدفاع عن برامجها الإصلاحية من جهة وتقديم نقد إيجابي يهدف أولا وقبل كل شيء إلى دفع الحكومة للتفاعل أكثر مع طموحات المجتمع ومطالب الشعب المغربي حرصا على نجاحها وتطور أدائها إغناء حصيلتها وهي حصيلة تلزمنا جميعا بإيجابياتها وسلبياتها.

السيد الرئيس،

نناقش مشروع القانون المالي وبلادنا تواجه صعوبات وأوضاع قاسية ناتجة عن عوامل موضوعية داخليا وخارجيا، وسيكون من باب عدم التراهة والموضوعية التغاظي عن تأثير 3 سنوات متتالية من الجفاف على الإقتصاد الوطني وعلى الوضع الاجتماعي لكون أكثر من نصف سكان بلادنا يعيشون في العالم القروي ولكون النشاط الفلاحي يؤثر في مختلف الأنشطة الأخرى وعلى الدورة الاقتصادية ككل وسيكون من باب تغييب الحقائق عدم استحضار الركود الاقتصادي على المستوى العالمي وبلادنا مفتوحة على الخارج ومتأثرة بشكل مباشر بتقلبات الأسواق العالمية ليس فقط سوق النفط وسوق العملة بل أيضا أسواق الاستهلاك التي ترهن صادراتنا وبالتالي قطاعات هامة في الاقتصاد الوطني كالإنتاج الفلاحي والصناعات النسيجية وصناعات تصديرية أخرى، وقد زاد في تعقيد الوضع وفي الركود ما عرفته الولايات المتحدة من أحداث مأساوية، ونحن نعرف موقع هذا البلد في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات المالية والتجارية الدولية ولانستحضر هذه المعطيات من باب التبرير أو الدفاع عن أطروحات الحكومة بل لمعرفة طبيعة الإطار العام الذي تحركت فيه الحكومة خلال السنوات الماضية والصعوبات الفعلية التي واجهتها لنتمكن من تقييم أقرب إلى الموضوعية لعملها وأدائها الذي لانتردد مع ذلك في التعبير عن عدم رضانا الكامل عنه واعتقادنا بإمكانيات أداء أفضل رغم هذه الظروف القاسية.

إننا نقرأ أنه لم يكن من السهل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية العامة في ظل هذه الظروف ولم يكن من السهل مواجهة كارثة الجفاف وارتفاع أسعار النفط ودعم الصادرات ودعم ثمن المحروقات ومواجهة الخصاص في المجال الاجتماعي كان ينبغي القيام بمجهود حقيقي لمواجهة كل ذلك دفعة واحدة وبإمكانيات محدودة يعرفها الجميع، وكان يلزم تدبير المالية العمومية بأكثر ما يمكن من عقلانية حتى لاتحدث انزلاقات يصعب التحكم فيها حالا ومستقبلا، وقد تمكنت الحكومة نسبيا من التغلب على بعض الصعاب أو على الأقل الحيلولة دون حدوث ماهو أفظع، ونحن إذ نسجل هذا المجهود نود أن نسجل أيضا عدم انسياق الحكومة إلى استحضار الهاجس الانتخابي وهي تعد مشروع قانون المالية للسنة المقبلة سنة الانتخابات وسنة انشغال الفاعلين السياسيين بأصوات الناخبين.

لقد كان بإمكان الحكومة أن تضمن هذا المشروع تدابير اجتماعية على المدى القريب والمتوسط وهي تعرف أنها غير قادرة على الالتزام بها، وتترك أمر تطبيقها للحكومات المقبلة لكن الاختيار كان هو بناء المستقبل بالتغلب على صعوبات الحاضر وتعقيدات الوضع الراهن، ومن النراهة تسجيل هذا الحرص المسؤول وهذا الحس الوطني الذي يترفع عن الحسابات الصغيرة.

السيد الرئيس،

إن المجهود المبذول للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وتقويم وضعية بعض المؤسسات العمومية حتى لاتسير نحو الإفلاس وتحديد الأولويات لقطاع السياحة والنسيج لما لهذين القطاعين من أهمية في الاقتصاد الوطني سترافقه تدابير ذات صبغة اجتماعية كرفع الحيف عن بعض الفئات من المتقاعدين وترسيم الموظفين وتحسين وضعية بعض الفئات منهم ومحاربة السكن العشوائي بجدية أكثر تجاوبا مع خطاب 20 غشت لجلالة الملك حفظه الله ومواصلة دعم للسكن الموظفين إضافة لتحفيز مشروع التغطية الصحية الذي نتمنى أن يرى النور في أقرب الآجال.

إنها إيجابيات كان لابد من تسجيلها حتى تكون مناقشتنا متوازنة وأقرب إلى الموضوعية غير أن الجانب الإيجابي لايطغى مع الأسف على الوجه الآخر لعمل الحكومة، ونحن نتساءل ألم يكن بالإمكان إنجاز ماهو أفضل؟ أليس للحكومة إمكانيات أخرى غير مستغلة وبدون التنقيص من مجهوداتكم - السيد الوزير -؟ فإننا مازلنا نعتقد - وكما أكدنا عليه في السنة الماضية - مازلنا نعتقد أنه كان بالإمكان إنجاز حصيلة أفضل وكان بالإمكان اتخاذ تدابير اجتماعية أكثر تأثيرا في حياة المواطنين واسمحوا لنا - السيد الوزير - أن نسجل بعض الملاحظات حول بعض القضايا المرتبطة بطبيعة تمثيلنا وبطبيعة هذا المجلس.

ففي مجال الفلاحة خاصة والعالم القروي بوجه عام لاحظنا أنه رغم المجهود الذي بذلته الحكومة والمبلغ المالي الهام الذي تحملته الميزانية العامة والذي يقارب 7 ملايير والمخصص لمحاربة آثار الجفاف لاحظنا أن استفادة العالم القروي كانت محدودة وذلك بسبب إما سوء توزيع المبالغ المالية المخصصة والتي تحولت في جزء كبير منها إلى سد بعض الخصاص في التجهيزات الأساسية ليس فقط في العالم القروي، بل حتى في أكبر حواضر المملكة، فقد تم صرف مبالغ هامة في مشاريع كان من المفروض أن يتم تمويلها بمصادر أخرى بشكل عادي دون توفر ظرفية الجفاف. نحن مضطرون أن نقول لكم - السيد الوزير - أن المبلغ المعلن عنه لم يخصص بالكامل إلى محاربة آثار الجفاف، زد على ذلك بعض الانحرافات التي لاحظناها في كثير من المناطق، وتغييب الجماعات المحلية في تدبير مخصصات كانت أحيانا غير عادلة رغم أنها الأقرب إلى السكان وإلى متطلباتهم الملحة ولاحظنا كذلك أن تشتيت المبالغ أو الرغبة في معالجة كل المشاكل دفعة واحدة أدى إلى عدم التأثير الملموس في حياة الفلاحين خاصة والعالم القروي بوجه عام، فماذا يفيد مثلا كيس من الشعير مؤدى عنه في انقاذ وضعية الماشية، إننا نعتقد - السيد الوزير - أنه آن الأوان للإنتقال من محاربة آثار الجفاف إلى محاربة وضعية مناخنا المتوسطي الجاف وهذا لايمكن محاربته إلا بالتركيز على الماء، وبحسن تدبير المتوفر منه والمحافظة عليه من الضياع والتنقيب عنه أينما يوجد، إن الماء يشكل لنا ما يشكله البترول في البلدان النفطية، إنه رهان استراتيجي غير مرتبط بظرفية الجفاف وبه يرتبط مستقبل فلاحتنا واقتصادنا واقتصادنا الوطني ككل، ونحن نقترح على الحكومة أن تنكب على هذا الموضوع بجدية أكثر وأن تجعل بناء السدود والتنقيب على الماء أولوية وطنية وأن تتم مراجعة جذرية لتدبير مخزوننا المائي، وبخصوص برنامج إعادة جدولة ديون الفلاحين فرغم تقديرنا لهذا المجهود الحكومي فإننا نعتقد وكما عبرنا عنه في كل المناسبات أن إعادة الجدولة ماهي سوى تأجيل الإفلاس النهائي للفلاحين خاصة وأن الآفاق تبدو قائمة لاقدر الله، مما يجعل أوضاع الفلاحين تزداد تأزما ولا حل لها سوى بإلغاء ديون الفلاحين الصغار بوجه خاص، ونحن ندرك محدودية إمكانية المالية العمومية وصعوبات تحملها لإجراء بهذه الضخامة لذلك نجدد دعوتنا إلى عملية لتضامن وطني مع الفلاحة المغربية تساهم فيها الدولة وكل النشاطات الإقتصادية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالحياة الفلاحية إضافة إلى عموم المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

ننشغل كثيرا بمجلسنا بوضعية الجماعات المحلية وبالسياسة الجهوية، واسمحوا لنا - السيد الوزير - أن نقول لكم أن لاشيء ملموس قد تغير، فأغلب الجماعات المحلية خاصة القروية منها والموجودة في ضواحي المدن تعاني من عجز فظيع، ليس فقط للقيام بإنجاز التجهيزات الأساسية بل حتى في الحفاظ على سيرها الإداري العادي، إن الجماعات المحلية مازالت مهمشة ولاتخصص لها إلا مبالغ مالية هزيلة لاتتجاوز 10 من المائة من المصاريف العامة، في حين تصل مخصصات الجماعات المحلية في البلدان المتقدمة إلى 90٪ من مجموع مصاريف الدولة، لأنها الأقرب إلى انشغالات المواطنين ومتواجدة معهم في عين المكان، لذلك فنحن نقترح أن تفوت الدولة إلى الجماعات الأشغال المحلية التي تتكلف بها الآن الوزارات على المستوى المركزي والتي تنشغل بما هو وطني ولاتهتم بما هو محلي، لقد بدأ تنفيذ المخطط الخماسي منذ القانون المالي السابق دون إنجاز المخططات الجهوية التي وعدت بها الحكومة، ومازالت الجهة عمليا مجرد فكرة جيدة، دون أن نلمس وجودا فعليا لها على المستوى التنموي وحتى على المستوى الإداري، وبلادنا تراهن كثيرا على السياسة الجهوية خاصة وقد ربطناها بقضية وطنية كبرى، ويؤسفنا أن نقول أننا مازلنا في مرحلة الخطاب حول الجهة دون الانتقال إلى مرحلة ممارسة السياسة الجهوية ميدانيا.

ومن بين القضايا التي تشغلنا في الفريق وفي مجلسنا ككل وضعية الصناعة الوطنية العصرية منها والتقليدية. إنكم تعملون بالتأكيد - السيد الوزير - أن وضعية الصناعات الوطنية تزداد تأزما كلما اقتربنا من التطبيق الشامل للنظام الجديد للتجارة العالمية.

لقد كانت الصناعة الوطنية تواجه المنافسة الغير الشرعية للمواد المهربة وأصبحت اليوم تواجه منافسة غير متكافئة للمواد المصنعة بالخارج التي أصبح السوق الوطني مفتوح لها كباقي الأسواق العالمية بقيود تسير بالتدريج نحو الانكسار بفعل العولمة والإندماج الذي لامفر منه في لظام التجارة العالمية، ومما يؤزم أكثر وضعية صناعتنا الوطنية غياب تشجيع فعلي للدولة على الأقل فيما لايكلف المالية العامة، فالمصالح الوزراية تفضل شراء سيارات فخمة من الخارج في وقت كان ينبغي فيه اتخاذ قرار بأن لاتستعمل المصالح الرسمية سوى السيارات المصنعة أو المركبة محليا، كما أن العديد من المصالح الوزارية المركزية والخارجية تشترط في طلب العروض ولو بشكل غير معلن أحيانا استعمال مواد بمواصفات معينة لاتتوفر في المواد المصنعة محليا، وبالتالي الدعوة لغير المباشرة إلى استعمال المواد المستوردة، وهنا أيضا لابد من اتخاذ قرار جريئ يلزم باستعمال المواد المصنعة محليا في كل المشاريع التي تنجزها الدولة، إن تدابير مثل هذه هي تشجيع فعلي للصناعة الوطنية عبر توفير الجزء القار من السوق الوطنية يحفز رجال الصناعة لمغامرة في الاستثمار في هذا القطاع ويحفز المقاولين الشباب على الولوج لهذا النشاط الموفر لفرص الشغل والتخفيف من مشكلة البطالة التي أصبحت تمس كل العائلات المغربية خاصة وأن التدابير المتخذة لمعالجة هذه المشكلة لم تعط سوى نتائج محدودة وصيغ الدعم المقدمة لحاملي الشهادات الراغبين في إحداث مقاولات خاصة بينت عن محدوديتها إن لم نقل فشلها، وفي هذا الإطار فإننا لانفهم كيف تلح بعض المصالح الوزارية وبعض الجماعات على اشتراط التجربة في قبول الملفات المقدمة في طلب العروض إن لم يكن بشكل عملي فبشكل علني، كيف نطلب توفر التجربة لمقاول شاب؟ من أين له بهذه التجربة إن لم نفسح له المجال؟ والنتيجة هي تفضيل المقاولين الذين يمسكون بزمام السوق وسير المقاولين الشباب نحو الإفلاس، نحن لاندعو إلى تفضيل المقاولين الشباب على غيرهم، بل إلى تكافؤ الفرص لكل المقاولين جدد وقدامى حتى لانسد الأبواب أمام شباب طموح قادر على حل مشكلته ومشاكل شباب آخر يكتوي بنار البطالة.

ليست وضعية الصناعة التقليدية أحسن حالا وهي إحدى القطاعات التي من المفروض المراهنة عليها لتقوية الإقتصادي الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي لمئات من الآلاف المرتبطين بهذا النشاط الهام، بل والحفاظ كذلك على مميزانا الحضارية والثقافية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لسنا بحاجة للتأكيد أن الوضعية الاجتماعية تقلقنا كما تقلق كل الفعاليات الوطنية ومن ضمنها الحكومة نفسها ونحن نسجل إيجابيات بعض التدابير الذي أشرنا إليها يسونعبر عن ارتياحنا لشروع الحكومة في إقرار مشروع مدونة التغطية الصحية الأساسية وهو المشروع الذي انتظرناه طويلا وسيكون بالفعل إحدى الإصلاحات الجوهرية التي ستسجل لحكومة التناوب ونعبر عن أملنا في إسراع الحكومة على عرضه على أنظار البرلمان وندعو بالمناسبة كل الفعاليات البرلمانية للتعاون مع الحكومة وإخراج هذا المشروع الهام إلى حيز الوجود في أقرب الآجال.

وليست وحدها الوضعية الاجتماعية التي تقلقنا بل أيضا الوضعية الاقتصادية، فما أكده التقرير المقدم في المجلس الحكومي حول تطبيق الشطر الأول من المخطط الخماسي يؤكد على هذا القلق، فالتقرير يقر بأن المنجزات الماكرو اقتصادية كانت متواضعة مقارنة مع أهداف المشروع. فلم ينمو الناتج الداخلي الإجمالي سوى بنسبة لاتتعدى 0,9٪ فيما يحدده المخطط بنسبة 5٪ في المعدل، وهو فارق كبير وكبير جدا لايمكن تفسيره فقط بظرفية الجفاف وبالإكراهات الخارجية كما أن التقرير يشير إلى أن وضعية المالية العمومية ليست بخير وأن النفقات في ارتفاع مقابل انخفاض ملحوظ لمداخيل بنسبة تقارب 15٪ مما يفاقم من عجز الميزانية، ومما يقلقنا أكثر أن القانون المالي الحالي والمشروع الذي نحن بصدد مناقشته يعتمد بشكل كبير على الموارد الاستثنائية لتمويل الخزينة والمتمثلة في موارد الخوصصة، وموارد الاقتراض الداخلي والخارجي حيث تساهم هذه الموارد بأزيد من الثلث وهي وضعية غير سليمة بالتأكيد، ونتساءل كيف ستكون وضعية الخزينة عندما تنتهي عملية الخوصصة أو عندما لاتسمح الظروف العامة لإنجاز البرامج المقررة في هذا الإطار، نحن نعتقد في جبهة القوى الديمقراطية أن الميزانية ينبغي

أن تعتمد أساسا على موارد قارة وعادية وأن تعتبر موارد الخوصصة استثنائية تمول برامج استثنائية ومنتجة، كما أننا لانبتهج للأرقام المقدمة بخصوص الديون، فرغم تحسن وضعية المديونية الخارجية وهو ما ننوه به وننوه بحسن التدبير الحكومي لهذا الملف، فإننا بالمقابل لانتغاضى على ثقل الديون العمومية التي تسير نحو الارتفاع مما يؤشر إلى الصعوبات الحقيقية لتمويل الخزينة.

أليس هناك السيد الوزير وسائل أخرى لتمويل الخزينة، نحن نعتبر أن الموارد يمكن أن تكون أفضل لو تمت مراجعة علاقة الحكومة بالمؤسسات العمومية التي من المفروض أن تساهم في تمويل الخزينة وليس العكس، إن هذه المؤسسات تتصرف في أموال عمومية كبرى وليست للحكومة سلطات فعلية للتوجيه والمراقبة، ودليل ذلك أن تقارير المفتشية العامة للمالية حول وضعية العديد من المؤسسات العمومية والتي تثبت الخلل لولا لن تكون موضوعة متابعات جادة لاسترجاع الأموال المختلسة أو إيقاف التبذير وسوء التسير والنتيجة الوحيدة لهذه التقارير هي ضخ مزيد من الأموال من الخزينة لتقويم الأوضاع وتعويض الأموال المدبرة بشكل سيء، والأفظع من ذلك أن أموالا تبت ضياعها عن طريق لجنة التقصي بمجلس النواب ويعرفها الرأي العام بصفة رسمية ولم تتحرك الحكومة لحد الآن في متابعة المسؤولين عن ضياعها وإعطاء المثال لكل المسؤولين الكبار على المؤسسات العمومية الأخرى عن صرامة الحكومة وحرصها الفعلي على استرجاع أموال المجتمع، إننا نسمع - السيد الوزير - كل يوم عن ملايير تختلس أو تبذر أو لايعرف مصيرها في العديد من المؤسسات وآخرها وليست الأخيرة بالتأكيد المكتب الوطني للشاي والسكر والتي عرفنا من خلال الصحافة الوطنية أن حوالي 30 مليون درهم لم يستردها المكتب بسبب بيع الشاي لتجار كبار بتسهيلات وبدون ضمانات هل ينبغي علينا - السيد الوزير - أن نصب عشرات من لجان تقصي حقائق برلمانية، أعلينا أن ندع عمل التشريع ونتفرغ لمراقبة تدبير المال العام؟ فما هو دور الحكومة - أ السيد الوزير - نحن لانلوم وزارة المالية التي نعرف أن مفتشيتها العامة حاولت وضع اليد على العديد من مكامن الخلل، نحن نخاطبكم كحكومة وليست كقطاعات وزارية، حكومة لديها مفتشيات، لكن أيضا النيابة عامة ولديها أكثر من ذلك سلطة اتخاذ القرار السياسي وصياغة مشاريع قوانين سوف لن تجد منا سوى الدعم والمساندة، هذا فيما يتعلق بالموارد.

أما النفقات فنحن نعتقد في إمكانية التقليص منها عن طريق محاربة التبذير، فالتبذير نلمسه في سير المؤسسات العمومية والتعويضات الخيالية لبعض المسؤولين، لكن أيضا في الأنشطة الرسمية، عشرات من الندوات ومن ملتقيات والاجتماعات تصرف عليها كثير من الأموال للاستماع إلى خطب جميلة وإصدار مطبوعات ملونة وأنيقة تأخذ حصة من ميزانية القطاعات المعنية إنكم مثلا تصرفون ملايين لقاء يناقش الطفولة المشردة في فنادق فخمة ووجبات دسمة، ملايين يمكن أن تبني دارا للأطفال أو إنشاء أو توسيع مركز لحماية الطفولة، تصرفون ملايين في ملتقيات لمناقشة الفقر كان بالإمكان توجيهها مباشرة لمشاريع ملموسة يتسفيد منها الفقراء، إننا ندعوكم السيد الوزير إلى اتخاذ قرار بإيقاف سياسة الملتقيات والندوات المكلفة والإكتفاء بلقاءات عملية محدودية العدد الخبراء لأجهزة الحكومية وبمشاركة تطوعية عند الاقتضاء في الممثل المجتمع المدني، دون احتفالية أو بهرجة مكلفة لخزينة الدولة، ولابد من إثارة حجم كتلة الأجور التي وصلت إلى 36٪، وفاقت بكثير نسبة الاستثمار وتفوق المعدل المعمول به في البلدان المشابهة لوضعنا، وفي هذا الإطار فإننا لانفهم كيف يتقاضى مدير عام لمؤسسة عمومية مئات الملايين سنويا دون احتساب امتيازات أخرى ونقول في نفس الوقت أننا بلد فقير وليس لدينا موارد، لقد وعدت الحكومة منذ البداية بمراجعة الأجور العليا في اتجاه التقليص منها والرفع من الأجور الدنيا والتقليص من الفوارق، لكن لحد الآن لانرى أي تدبير كبير يؤشر أن الحكومة بصدد مراجعة شاملة لنظام الأجور.

إنها مجرد أمثلة وغيرها كثير تجعلنا نصر على وجود إمكانيات أخرى غير مستثمرة بإمكانها الرفع من الموارد والتخفيف من النفقات وأملنا أن تنتبه إليها الحكومة لتضيفها إلى رصيدها العام، لابد السيد الوزير من إشارة إلى ضعف الغلاف المالي المخصص للاستثمار، حيث لايتجاوز 20 مليون درهم وهو اعتماد غير كاف لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني الراكدة أو الدائرة ببطء، فالمفروض رفع هذا الإعتماد إلى 40 مليون أو على الأقل ثلث الميزانية لكي يتسنى ..... مليار - إلى 40 مليار عفوا أو على الأقل ثلث الميزانية لكي يتسنى لنا الوصول إلى معدلات النمو التي يطمح إليها المخطط الخماسي.

السيد الرئيس،

لايمكننا في هذه المناسبة إلا أن نعبر عن انشغالنا الكبير لمسألة وحدتنا الترابية وعن تأييدنا الكامل مرة أخرى لقرارات جلالة الملك حفظه الله في إدارته الحكيمة لهذا الملف وبشكل خاص قراره بقبول حل سياسي لهذه المشكلة التي فرضها علينا خصوم بلادنا واختيار جلالته لتغليب المقاربة التنموية دون التفريط في المقاربة الأمنية التي تفرض عليها وضعية المنطقة ووجودنا في وضعية دفاع عن وحدة بلادنا الترابية وعن استقرار وأمن مواطنينا الصحراويين، وإننا نسجل بكل اعتزاز نجاح الزيارة الملكية التاريخية لأقاليمنا الجنوبية، وهي الزيارة التي أكدت مرة أخرى تشبث سكان مناطقنا الجنوبية بعرش بلادهم وتمسكهم بوحدة التراب لوطنهم المغرب، كما نسجل بكثير من الابتهاج زيارة جلالة الملك لمدينة السمارة واستقبال جلالته لممثل الأمين العام للأمم المتحدة المكلف بملف الصحراء في هذه المدينة وهو ما يحمل دلالات قوية ويؤكد اعتراف المنتظم الأممي بسيادتنا على أقاليمنا الجنوبية، وانشغالنا الرئيسي هذا لايجعلنا نتغاظى عن الملف الآخر في قضية وحدتنا الترابية وهو ملف سبتة ومليلية والتي تحاول اسبانيا إلهاءنا عنه عبر تصعيد التوتر في علاقتنا بها ودعمها المكشوف لمرتزقة البوليزاريو، ونحن إذ نسجل بدعم قرار بلادنا استدعاء سفيرنا بإسبانيا، فإننا نعتمد على أهمية استثمار ظرفية إتفاق انجلترا وإسبانيا حول جبل طارق لطرح ملف مناطقنا الشمالية المحتلة لاسترجاعها إلى الوطن الأم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

هذه مواقفنا وآراؤنا في بعض القضايا المطروحة على بلادنا، ولن نتمكن من استعراض كل إيجابيات العمل الحكومي، وهي مهمة قام بها السيد وزير المالية وباقي أعضاء الحكومة في مناقشة الميزانيات القطاعية، كما لم نتمكن من استعراض كل المشاكل والقضايا التي يعانيها مجتمعنا وذلك نظرا لضيق الوقت وتعدد القضايا والمشاكل، ونود أن نؤكد للسيد الوزير... إلى السيد الوزير وزير المالية وعبره للحكومة أن ملاحظاتنا ومقترحاتنا لانعتبرها نقذا بل حوارا مع حكومة تؤكد على الحوار وعلى النقد الإيجابي، ونحن متأكدون أن صدرها رحب ويتقبل كل الانتقادات الهادفة إلى تطوير الأداء الحكومي وإلى تقدم بلادنا على كل المستويات تحت القيادة الحكيمة لعاهلنا جلالة الملك محمد السادس أعزه الله وحفظه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، المستشار السيد رحال الزكراوي.

السيد المستشار رحال الزكراوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارون،

يشرفني أن أساهم في هذه الجلسة العمومية باسم فريقي التجديد والتقدم الديمقراطي لأعبر عن وجهة نظر فريقنا وحزبينا في مشروع القانون المالي، وأشير في البداية إلى أن مناسبة مناقشة الميزانية تشكل بالنسبة لنا فرصة سانحة لاستعراض مختلف أوجه السياسة العامة للحكومة وتقييم منجزاتها وإبداء مانراه ضروريا من ملاحظات واقتراحات، وسأنطلق للخوض في صلب الموضوع بملاحظات استرأت انتباه الجميع واحتلت حيزا هاما في النقاش العمومي الذي انصب على مشروع الميزانية، وهي المتمثلة في كون مشروع الميزانية الذي نحن بصدده آخر مشروع في الولاية الأولى لحكومة التناوب التوافقي ويأتي قبل الإنتخابات النيابية المقبلة والتي تقرر تاريخ إجرائها بخطاب ملكي سامي، الشيء الذي أدى إلى الاهتمام بتقييم المشروع من زاوية مدى استغلال الحكومة الفرصة لتقديم ميزانية الإنتخابوية تستجيب لأكبر قدر ممكن من الانتظارات والمطالب المشروعة لفئة واسعة من الشعب خاصة في الحقل الاجتماعي بغض النظر عن كلفة هذه التدابير وانعكاساتها على المالية العمومية وبنية الميزانية، وبهذا الصدد أود أن أعلن عن دعمنا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لنهج المسؤولية الذي سلكته الحكومة وعدم انسياقها وراء إغراءات الانتخابات المقبلة وقدمت لنا مشروع ميزانية كانت مؤشراته العامة متوقعة بالنسبة لنا يقوم على المسؤولية والوضوح والواقعية ويندرج بصفة عامة في صيرورة الإصلاحات البنيوية ومراكمة الإصلاحات القطاعية التي تعيشها

بلادنا منذ انطلاق التجربة الحالية، وفي هذا الأمر أكبر دليل على جدية هذه الحكومة وعلى النضج السياسي للأحزاب المشاركة فيها وحرصها على وضع مصلحة البلاد فوق كل الإعتبارات الانتخابوية، وقبل استعراض تقييمنا للأهداف العامة لمشروع الميزانية أعتبر أنه من الفائدة مادمنا بصدد آخر ميزانية في الولاية الحالية أن نستعيد النقاش المتعلق بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عند تولي هذه الحكومة مهمة تدبير الشأن العام، ونقف على الحصيلة الأولية لهذا التدبير الذي امتد لما يناهز 4 سنوات، فلكي لاتكون ذاكرة البعض قصيرة فلا بد من التذكير والذكرى تنفع المومنين بأنه تم تنصيب حكومة التناوب في صيغتها الأولى من طرف الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه في ظل وضعية اقتصادية واجتماعية وسياسية جد صعبة ورغم حالة الإفلاس الشبه التام التي كانت تعرفه العديد من القطاعات الإنتاجية والفساد الذي استشرى في جسم المؤسسات العمومية وهشاشة بنية الميزانية وما إلى ذلك من الاختلالات التي كانت تحد من أي انطلاقات فعلية في الاقتصاد الوطني بل وتهدد البلاد بسكتة قلبية رغم كل هذا، فقد باشرت الحكومة بإيمان وإصرار العديد من الإصلاحات ذات الطبيعية البنوية وبادرت إلى عصرنة وتحديث المنظومة القانونية في العديد من القطاعات وتمكنت من تحقيق نجاح غير مسبوق في مواجهة ظاهرة الجفاف وتجهيز العالم القروي بالطرق والمسالك التي تم شقها في العديد من المناطق القروية وتزويد الساكنة بالماء الشروب والكهرباء والوقوف إلى جانب الفلاحين لمواجهة محنة الجفاف من خلال توفير الأعلاف والبذور ودعم أثمنتها ومعالجة المديونية وفتح أوراش التشغيل لتوفير مداخيل لسكان الأرياف وهو ماجعل البلاد في منأى عن ظاهرة الهجرة التي ترافق عادة تعاقب سنوات الجفاف

كما حرصت الحكومة منذ الشهور الأولى لتوليها تسيير الشأن العام على أن تدفع بالقطاع الخاص للعب دوره في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا من خلال إقرار نظام تأهيل الحصيلات وتسديد مبالغ باهضة من ديون المقاولة التي تراكمت في السنوات السابقة ناهيك عن عشرات التدابير والإجراءات القطاعية أو تلك التي تهم الفئات المحرومة والمهمشة من جماهير شعبنا وإنصاف ضحايا العهد البائد وترجمة التزام الدولة المغربية لاحترام حقوق الإنسان كماهي متعارف عليها عالميا إلى إجراءات ملموسة، وفي نفس الاتجاه حرصت الحكومة على تعميق نهج الشفافية والوضوح في تدبير المال العام وتسيير دواليب الاقتصاد الوطني، فأصبح البرلمان لأول مرة في تاريخ البلاد يناقش ليس فقط الميزانية العامة وما تقترحه الحكومة من تدابير مالية بالنسبة لمختلف الوزارات، بل كذلك قسطا مهما من الأموال العامة التي تسيرها مختلف المؤسسات العمومية ومصالح الدولة المسيرة بكيفية مستقلة والجماعات المحلية والحسابات والصناديق الخصوصية وذلك في إطار مقاربة شمولية تهدف صيانة المال العام وترشيد استعماله وتوظيف وفق ما تفرضه الاستجابات لحاجيات البلاد، كما نسجل أنه لأول كما نسجل أنه لأول مرة هذه السنة تم تقديم الميزانية حسب الجهات وهذا تقدم ملموس يجب تشجيعه، ونجد أنفسنا مظطرين للتذكير بكل هذا لعل الذكرى تنفع مروجي خطابات التأييس ومن يركزونا على النصف الفارغ من الكأس ويقللون من قيمة المجهود المهم الذي بذلته حكومة التناوب التوافقي في انسجام تام مع توجهات العهد الجديد من أجل وضع البلاد في طريق التقدم والديمقراطية وأصحاب هذا الرأي يلتقون موضوعيا مع موقف الهروب إلى الأمام الذي اتخذته أحزاب اليمين والتي تتحمل قسطا وافرا من المسؤولية في وضعية ما قبل سنة 1998 التي أوصلت البلاد إلى حافة الإفلاس، وعلى النقيض من النهج الفاسد السالف في التسيير عملت الحكومة على مباشرة الإصلاحات المستعجلة في العديد من القطاعات والوفاء بالعهد والالتزامات بما فيها تلك التي تحملت بها الحكومات السابقة اتجاه الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين مما يمكن من إعادة الثقة إلى العلاقات بين الدولة وباقي الفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والتأسيس لنسق جديد من التنمية يمكن الاقتصاد الوطني من الإندماج في الاقتصاد العالمي وهو نسق يولي بالغ الأهمية للعوامل غير المادية في إنتاج الثروة من خلال تأهيل الإطار المؤسساتي وتدعيم البناء الديمقراطي كشرط ضروري لأية فعالية اقتصادية وتأهيل العامل البشري من خلال إصلاح نظام التربية والتكوين بارتباط مع شروط المنافسة على الصعيد الدولي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيها الإخوة المستشارون،

إن نفس هذه الإصلاحات ذات الطبيعة البنيوية التي أقرتها حكومة التناوب لايمكن إخضاعه لاعتبارات إنتخابوية ظرفية، لأن

البلاد في حاجة إلى استمرار هذا النفس الإصلاحي بإصرار وثبات طيلة السنوات المقبلة ويبقى من أفضل إنجازات هذه الحكومة أنها رفعت سقف الإصلاحات إلى مستوى لايمكن التراجع عنه مستقبلا وفتحت أوراش إصلاح أصبح من اللازم على كل من سيتولى تسيير الشأن العام السير بها إلى نهايتها، ولنا أن نتساءل كيف كان يمكن الحكومة من طينة الحكومات السابقة بأحزاب اليمين والتيقنوقراط ومن كانت تأتمر بأمرهم؟ كيف كانت ستدبر أوضاع البلاد في ظرفية الجفاف المتوالي لعدة سنوات والأزمة العالمية الناتجة عن إحداث 11 شتنبر والانعكاسات السلبية للعلاقات مع جيراننا في الشرق والشمال؟ وكيف لحكومات أدت بالبلاد إلى حالة الإفلاس في ظروف دولية ووطنية مريحة أن تواجه الأوضاع الصعبة الحالية؟ هذا سؤال يكفي وضعه لترتعش قلوبنا خوفا من هول الكارثة التي كانت ستلم بالبلاد لولا التغيير الذي حصل في مارس 1998 ومجيئ حكومة التناوب التوافقي بفضل الله وروح مسؤولية الحسن الثاني رحمه الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارون.

لقد جاء المشروع الذي نحن بصدده بالعديد من المقتضيات وأود أن أتوقف بشكل خاص عند الإجراءات الهادفة إلى الدفع بالقطاع الخاص للإطلاع بالدور المنوط به للنهوض ببعض القطاعات الواعدة كالسياحة على وجه الخصوص الأمر الذي حد بالحكومة وهذا توجه محمود لاقتراح مشروع عقدة البرنامج للنهوض بهذا القطاع الواعد وتحقيق هذف عشرة الملايين سائح سنويا وإن كنا نؤيد هذا المشروع ونتمنى له كامل النجاح ونطالب بتعميمه على قطاعات أخرى كالنسيج والصناعة الالكترونية وغيرها من القطاعات الصاعدة، فإن ما نتخوف منه هو الجمود والحذر وعدم التجاوب الذي ظل يميز ردود فعل الخواص المغاربة منذ سنة 1998، فرغم مجهودات الحكومة لإرساء إطار ماكرو اقتصادي سليم ومعالجة مشاكل العملة وتأهيل الحصيلات وتأدية المتأخرات الخزينة والتحكم في سعر الطاقة وإنجاز الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى ضمان شفافية التعاملات، فرغم كل هذه المجهودات تبقى ردود فعل القطاع الخاص دون طموح التقدم الذي عبرت عنه الحكومة والذي التزم به هذا القطاع عند بداية هذه التجربة وهذا الأمر في نظرنا مرده أساسا إلى ثقافة الريع والغش والربح السريع والمكسب السهل التي سادت طيلة العهود إلى عهد سابق وأفقدت أغنياءنا روح المبادرة والمخاطرة رغم كل الضمانات التي تقدمها وضعية البلاد كماهي عليه اليوم، بل إن الباطرونات المغربية وعوض الإضطلاع بدورها الطبيعي كفاعل اقتصادي لم يتعد عملها المطالبة بالمزيد من الامتيازات كما انخرطت في الأخير - في الآونة الأخيرة - في السباق المحموم للتموقع في المشهد الحزبي والتهيئ للاستفافات وتحالفات في أفق الانتخابات المقبلة، وأعدت في سبيل ذلك كلما استطاعت من العدة ومن رباط الخيل والامكانيات المالية والبشرية وهي النتيجة التي لم... وهي التعبئة التي لم نر لها مثيل عندما يتعلق الأمر بتنشيط وتفعيل الاقتصاد الوطني ونتمنى من جهتنا ألا يؤدي هذا الأمر إلى الإنتقال من ثقافة الريع الاقتصادي إلى مفهوم الريع السياسي كآفة جديدة تنضاف لما تعانيه حياتنا السياسية من اختلالات وإذا ما استحضرنا مبادرات أخرى تمت خلال هذه الآونة الأخيرة في نفس الإتجاه، فإننا سنصبح أمام ظاهرة جديدة تتمثل في اختراق المصالح الطائفية المهنية إلى المشهد الحزبي وهو نهج أنتج عواقب وخيمة في العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي التي عاشتها العديد من الدول خلال مراحل معينة من تطورها تشبه إلى حد بعيد طبيعة المرحلة الإنتقالية التي تعيشها بلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارون،

أستسمحكم بعد هذا في أن أتوقف بعجالة عند جملة من التدابير المتضمنة في مشروع ميزانية السنة المقبلة والتي نقومها إيجابيا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي ونعتبر أنه من شأنها أن نساعد على تعميق مسلسل الإصلاح والتغيير الذي تبنته الحكومة وهي كما يلي :

1 - توفير الشروط الأساسية لتحقيق تنمية قوية ومستديمة ترتكز على التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية ومواصلة التدبير النشيط للمديونية الخارجية وتحسين تدبير الوضعية العامة قصد تنويع وتقوية مردود الاقتصاد وتعزيز تنافسيته والحرص على دعم بعض القطاعات الإنتاجية الواعدة والتي بإمكانها إغناء الناتج الغير الفلاحي اعتبارا لتعاقب سنوات الجفاف.

2 - تشجيع التصدير والإنتاج الوطني وتقوية الاستهلاك من خلال تفعيل مضامين ميثاق الاستثمارات وقانون التجارة الخارجية.

3 - العناية بالبرنامج الوطني للحد من آثار الجفاف ومعالجة مديونية الفلاحة ودعم برنامج التجهيز العالم القروي.

4 - تحسين وضعية المتقاعدين والتخفيف من حدة الفقر وتنشيط برنامج التضامن وإطلاق عشرية محاربة السكن الغير اللائق والعشوائي ومواصلة إصلاح التعليم ومحاربة الأمية.

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها مما لايتسع المجال لتعدادها فإن مشروع قانون المالية ينطلق من فرضيات واقعية تراعي معطيات الواقع الوطني والدولي بما في ذلك الجفاف والتحكم في سعر النفط والتمكن من مواصلة الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد الوطني. فنحن نساند هذه الميزانية من حيث أهدافها العامة خاصة إذا ما استحضرنا الطبيعة الظرفية الراهنة وحجم الإكراهات وكثرة المطالب والإنتظارات.

هذه أيها الإخوة هي حصيلة أو بعض من حصيلة 4 سنوات فقط من الإنجازات والمبادرات الإصلاحية وفي مقابلها تركة 4 عقود كاملة من الإفساد والعبث بمصالح الوطن والشعب، ولنا كامل الثقة في وعي جماهير شعبنا لاستخلاص الدروس اللازمة من المقارنة بين الحصيلتين وقوى التغيير والتقدم التي ناضلت بالأمس من موقع المعارضة وذاقت كل أنواع التضييق طيلة .... وستبقى... ظلت وفية لمواقفها المبدئية وواصلت النضال من موقعها الجديد وهي تدبر الشأن العام في مواجهة مختلف أنواع الإكراهات والتحديات وكل مراكز مقاومة التغيير الظاهرة منها والباطنية أو الخفية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

قد يعتبر البعض موقفنا المؤيد للميزانية والداعم لتجربة حكومة التناوب من قبيل الموقف البسيط الصادر عن أحد مكونات الأغلبية التي لاتملك إلا موقف التأييد والمساندة ولاحق لها في الانتقاد كما كانت عليه الأغلبية السابقة ولست في حاجة إلى التذكير بمرتكزات ثقافتنا السياسية لحزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي التي تحرم علينا التنصل من المسؤولية واعتماد أسلوب المزايدة خدمة لمصالح ضيقة، فموقعنا داخل الحكومة ومساندتنا لها ليست بالأمر الظرفي وإنما هو موقف مبدئي يدخل في استراتيجيتنا منذ نشأتنا انطلاقا من تحريرنا العلمي للأوضاع الصعبة في البلاد والذي يستدعي التغلب عليها تآلف كل قوى التغيير والتقدم والديمقراطية وهذا داخل فيما سميناه منذ عهود بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أو لحل الوسط التاريخي كما سماه البعض.

وقبل أن أنتقل لاستعراض أهم الملاحظات على العمل الحكومي وتقديم بعض المقترحات والبدائل الكفيلة بتطوير التجربة الحالية وفتح آفاق التقدم والتنمية المنشودة أود أن أثير الانتباه إلى ملاحظتين أساسيتين تضيفان كامل المشروعية على ما سيأتي من خطاب، فلابد من التذكير أولا بطبيعة حكومة التناوب، فهي حكومة ائتلافية تطبق برنامجا تم التوافق عليه بين أحزاب ذات توجهات مختلفة وليس برنامج الأحزاب الاشتراكية كما يحلو للبعض أن يروج بهدف التغليط والتشويش، فلقد كانت لأحزاب الكتلة الديمقراطية دور رياضي في تجسيد مضامن الحل الوسط التاريخي بتوافق مع المؤسسات الملكية، غير أن هذا لايعني أن البرنامج الحكومي هو برنامج أحزاب الكتلة فبالأحرى برنامج حزبينا والملاحظة الثانية تتمثل في ضرورة الانتباه إلى الفراغ الذي يعيشه الحقل السياسي منذ انتقال أحزاب المعارضة البناء وفي انتظار تلوغ هذه المعارضة الوطنية السابقة إلى موقعها الجديد كأحزاب حكومية، فالمعارضة الحالية وبكل أسف مازالت تفتقر لبرنامج مجتمعي يمكنها من لعب دور المعارضة أشدها وبعض 40 سنة إن شاء الله، ولسد هذا الفراغ وانسجام مع دورنا الطبيعي كأحزاب تهدف خدمة قضايا الوطن والشعب فإننا نتحمل كامل مسؤوليتنا لتوجيه كل ما نراه مختلا في عمل الحكومة ويحتاج إلى إصلاح أو إعادة النظر، وفي هذا الصدد وعلى المستوى الإقتصادي فإننا نعتبر في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي أنه كان على الحكومة ولايزال مطروحا عليها أن تعمل على تعبئة كل الإمكانيات التي تمكن بلادنا من تحقيق خطوات كبيرة في ميدان التنمية الاقتصادية وأساسا تعبئة العنصر البشري من أجل إنجاز برنامج الأشغال الكبرى الذي ستمكن أوراشه من تعبئة أوسع فئات المواطنين وبث الحماس في نفوسهم وهو ذات المسلك الذي نهجته العديد من الدول خاصة بعد أزمة 11 شتنبر الأخيرة

حيث ضخ أموال مهمة في الإقتصاد والعمل بمنهج كينيزي واضح المعالم في تقوية أسس الإقتصاد في هذه المرحلة، ففي هذا المضمار فإنه بإمكان بلادنا أن تنجز أوراشا كبرى بتعبئة الطاقات الوطنية سواء المالية منها أو الذهنية أو الجسدية ويحتل الصدارة في هذا الباب ورش شبكة الطرق والمسالك والطرق السيار التي يمكن إنجازها اعتمادا على طاقتنا الذاتية المالية وغير المالية وأساسا الطاقات البشرية القادرة على تحمل عبء التشييد، وفي ذات السياق كذلك يندرج الورش المتعلق بتشييد خطوط سككية خاصا تلك التي قيل عنها الكثير دون أن تخرج إلى حيز الوجود وبالإمكان التفكير في تشييد هذه الخطوط بتعبئة أموال المواطنين عبر اكتتابات واسعة يساهم فيها الجميع، خاصة وأن بنوكنا تزخر بالأموال الراقدة وأثرياؤنا لايجدون مشاريع تضمن لهم استثمار أموالهم بشكل مرضي، ومن جهة ثانية ينبغي العمل على تشييد سلسلة من السدود المتوسطة والصغرى والقنوات للمساهمة في توسيع رقعة الري وإنجاز برنامج يرمي إلى تغيير وجهة الأرياف عموما لنضمن لها ماهي في حاجة إليه من تجهيزات أساسية وأولويات الحياة العصرية، ومن ضمن الأوزاش التي ينبغي مباشرتها دون تأخير محاربة الجهل والأمية في وطننا والتي يجب أن نعبئ لها كل طاقاتنا بجيش المعرفة من أجل محو عار الأمية من جبين الوطن اعتمادا على الإرادة القوية لشبابنا المتعلم، وفي نفس السياق نؤكد على الورش المتعلق بوضع مخطط من أجل استدراك أوضاع أحياء القصدير والحد من ظاهرة السكن العشوائي وذلك في إطار برنامج محكم لإعداد التراب الوطني يأخذ بعين الإعتبار حاجيات المدن والأرياف على السواء فبالنسبة لكل هذه الأوراش وغيرها فإننا نسجل تردد الحكومة ونعتبر من جهتها أن بلادنا اليوم هي في أمس الحاجة لمثل هذه الأوراش الكبرى حتى نتمكن من إنجاح مختلف الإصلاحات القطاعية والهيكلية التي تم إقرارها حتى الآن وعلى صعيد آخر فإننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بقدر ما نلح على تحفيز القطاع الخاص وتأهيله لمجابهة تحديات المنافسة الدولية، فإننا نعتبر أن مصلحة بلادنا في ظل الاقتصاد المعولم تكمن في إرساء أسس اقتصاد يقوم على محورية الدور الموكول للقطاع العام وتفضي في آليات الاقتصاد التعاوني والتضامني لبناء اقتصاد اجتماعي يولي بالغ العناية للعنصر البشري وتنمية وتحسين ظروف عيشه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيها السادة،

إن أهم ملاحظة يمكن أن نوجهها للتجربة الحكومية هو بطء العمل الإصلاحي في بعض القطاعات التي لايمكن بدونها إنجاح أي إصلاح للإقتصاد الوطني، ونقصد بذلك بشكل خاص قطاعي الإدارة والقضاء، فعلى الحكومة أن تسرع في إصلاح إداري حقيقي يقوم على تحسين الظروف المادية لاشتغال الإدارة والموظف واعتماد عملية واسعة لإعادة انتشار الموظفين والرفع من جودة الخدمة التي يقدمها المرفق العام في احترام تام لحقوق المواطنة ومن منطلق تشبع الموظف بقيم حقوق الإنسان التي تفرض عليه أداء واجباته على أكمل وجه واحترام المواطن واستعداد لخدمته وفي نفس الإتجاه فإن أداء حكومة التناوب فيما يكون الإصلاح اللازم للقضاء لم يرق إلى المستوى المطلوب ومعلوم أن إصلاح هذا القطاع من شأنه أن يضمن الاطمئنان الضروري للمواطنين والمستثمرين الأجانب، وإننا إذ نثمن العناصر الكبرى لحظة إصلاح العدالة التي تقدمت به وزارة العدل في الفترة الأخيرة، فإننا ندعو إلى مباشرة هذا الإصلاح دون تأخير اعتبارا لأهميته بالنسبة لمستقبل البلاد.

أيها السادة،

مع متم السنة المالية المقبلة سنكون قد أنهينا ولاية مجلس النواب الحالي، وتجرى الاستعدادات من الآن لتهيئ الانتخابات النيابية المقبلة التي ستجرى في الخريف المقبل، وإذا ما تمت الأمور على هذا النحو فإن ذلك يعني أن الدورة التشريعية تنضبط للزمن السياسي حيث ستجري الانتخابات في موعدها المحدد وهذا شيء ينبغي تسجيله بإيجابية، فالإصلاح السياسي يكتسي في نظرنا أهمية خاصة بهدف تأهيل الأحزاب السياسية لتضطلع بدورها كاملا في تأطير المواطنين وتقديم برامج مجتمعية تهم تطوير البلاد وإسعاد العباد، وهذا أمر ممكن من خلال قانون ينظم الأحزاب السياسية شريطة أن يهدف إلى تخليق العمل الحزبي وشفافيته وترشيده لا أن يجهز على الحق الدستوري في العمل السياسي، ونحن اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى لإصلاح من هذا النوع لتحصين البلاد ضد أخطار التشرذم السياسي ولعقلنة المشهد الحزبي، خاصة وأن بعض المحللين بدأوا الاصطياد في الماء العكر

بمناسبة تناسل الأحزاب وأشباه الأحزاب في الأواني الأخيرة، وشرعوا في ترويج خطاب عدمي يعتبر أنه لم يعد للأحزاب السياسية ماتقدمه لهذا الوطن وأن بإمكان التيقنوقراط وحدهم تسيير البلاد. وردنا على أصحاب هذا الرأي وهم في الحقيقة الأمر يدافعون عن مصالحهم الآنية والضيقة أن يأتون بمثل واحد لم تقم فيه الديمقراطية على أحزاب قوية تتمتع بالرصيد الكافي من المصداقية والوطنية.

وفي إطار الإصلاح السياسي دائما فإننا ندعو الحكومة لتوفير كل الضمانات الكفيلة لضمان نزاهة الانتخابات المقبلة لما يمكن من إعادة الثقة وشحد الهمم ومواصلة مسيرة البناء الديمقراطي، وهذا رهين بتطوير القوانين والأنظمة الانتخابية سواء تعلق الأمر بإصلاح نمط الاقتراع باعتماد نظام اللائحة والنسبية وورقة التصويت الوحيدة وتقوية إجراءات ردع الغش الانتخابي وتمكين هيآت الاشراف الوطنية والمحلية من الاستقلالية والسلطات اللازمة لممارسة مهامها وتعميم بطاقة التعريف الوطنية وبطائق الناخبين وإعادة النظر في التقطيع واللوائح الانتخابية والتخفيض من سن التصويت وسن الترشيح. كما أود في ختام هذا التدخل أن أؤكد على الأهمية التي نوليها لموضوع لايقل أهمية عن الاصلاحات المشار إليها سابقا ألا وهو موضوع الإصلاح الدستوري، خاصة على مستوى إعادة النظر في النظام الجهوي للمملكة وكذلك على مستوى درس اللغة الأمازيغية والإقرار الدستوري بكونها جزءا لايتجزأ من هويتنا الوطنية.

هذه هي أهم الملاحظات التي ارتأينا التأكيد عليها في هذا التدخل ونعتبر أن في هذه المؤاخذات تقوية ودعما لموقفنا المبدئي المساند لتجربة حكومة التناوب التوافقي وكما عهدتنا جماهير شعبنا فنحن على استعداد لتحمل مسؤوليات مواقفنا واختياراتنا خاصة إذا كانت هذه الاختيارات إنما تهدف للنهوض بأوضاع جماهير شعبنا ووضع بلادنا على سكة التقدم والحداثة، والسلام عليكم، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي السيد عبد الله الشرقاوي.

السيد المستشار عبد الله الشرقاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون المالية المتعلق بالسنة المالية 2002، ولابد في البداية من إن توجه بالشكر للسيد وزير الاقتصاد والمالية ولكافة الأطر العاملة معه على الوثائق والبيانات الهامة والمفيدة التي جعلوها رهن إشارتنا والتي مكنتنا من الإحاطة الشاملة بمضامين وأبعاد المشروع المعروض على أنظارنا، ولعله من المفيد أن نستحضر ما تعرفه الساحة الوطنية والدولية من أحداث وتفاعلات ونحن نناقش هذا المشروع، فأحداث 11 سبتمبر هزت العالم بأجمعه فتأثر الاقتصاد الدولي من جرائها درجة إفلاس عدة مؤسسات دولية وإصابة البعض الآخر باختلالات مالية كبيرة، ولازالت تداعيات هذا الواقع تخيم على الساحة الدولية مما يحتم علينا اتخاذ مجموعات من الإحتراسات والاحتياطات لمواجهة تطورات محتملة.

ونظرا للثقة التي يحظى بها المغرب على المستوى الدولي من جهة والأمني والاستقرار بربوع ثرابنا الوطني من جهة ثانية فقد انعقد بمدينة مراكش من 29 أكتوبر إلى 9 نوفمبر مؤتمر دولي حول التغيرات المناخية للمصادقة على بروتوكول كيوطو 7 وقد حضر اللقاء 4600 مشارك يمثلون 170 دولة بالإضافة إلى 1500 منظمة غير حكومية كما احتضنت بعض المدن المغربية عدة منتديات قارية ودولية كما كان الشأن بالنسبة لمدن مراكش، فاس، الدار البيضاء.

وفي الوقت الذي صادق فيه مجلس الأمن على تقرير الأمين العام حول قضية الصحراء المغربية والذي يقر بالسيادة الوطنية والوحدة الثرابية فإن خصومنا لم يستسيغوا هذا الحل السياسي والتجأوا إلى مناوراتهم القديمة بشن حملات معادية لمقوماتنا ومقدساتنا. وإن مما يؤسف له أن تصدر عن جارتنا الشمالية رغم مختلف الاتفاقات التي تربطنا معها تصرفات منافية لمواقفها الخصمية وللأعراف الدولية، حيث تعم مجموع الثراب الإسباني

موجة من العنصرية والكراهية للمغرب والمغاربة مع ما يصاحب ذلك من تعبئة للرأي العام الإسباني والمجتمع المدني لمعاكسة استرجاع أقاليمنا الجنوبية ومناهضة مطالبتنا بالمدينتين السليبتين سبتة ومليليا، مما حدا بالسلطات المغربية أمام تعنت جيراننا إلى استدعاء السفير المغربي بمدريد ولا يسعنا أمام هذا الحدث إلا أن نؤيد هذا الإجراء ونسانده انطلاقا من مواقفنا المبدئية ودعما لجبهتنا الداخلية وصون سيادتنا ووحدتنا.

وعلى المستوى الوطني فإننا أمام آخر مشروع قانون الميزانية للمالية لهذه الولاية التشريعية حيث دخلنا مرحلة العهد التنازلي لنعيش على إيقاع التحضير للانتخابات التشريعية بالنسبة لمجلس النواب في شهر سبتمبر القادم كما جاء في الخطاب الملكي إبان افتتاح الدورة الحالية للبرلمان، ونسجل بهذه المناسبة أن هذا الإعلان المبكر عن تاريخ الاستحقاقات القادمة يعد سابقة في الحياة السياسية المغربية يروم انتظامية العملية الانتخابية تكريسا للديمقراطية. وأملنا كبير في أن تكون هذه الانتخابات مختلفة عن سابقاتها وتكون حدا فاصلا مع الممارسات السابقة، وبخصوص الإكراهات التي تعوق الإقلاع الاقتصادي فإن مما يبعث على القلق هو ظاهرة الجفاف التي بات المغرب يعرفها، إذ بعد معاناته من انعكاساته السلبية على امتداد 3 سنوات فإن مؤشرات هذا الموسم لاتدعو بدورها على الإرتياح وقد نعيش لاقدر الله سنة طابعة من الجفاف مع ما يتطلب ذلك من إجراءات واعتمادات لمواجهة آثار هذه الظاهرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

مما لاشك فيه أن ما سبق ذكره قد استحضرتموه وأنتم تصورون هذا المشروع، غير أنه من المفيد أن نعرج على تنفيذ القانون المالي الحالي ونتطرق لما تم إنجازه من برامج واتخاذه من إجراءات خلال السنة الجارية، فرغم الاختلالات البنيوية التي تعاني منها مختلف القطاعات انتاجية كانت أم خدماتية نتيجة لاختيارات الحكومة السابقة وغياب المراقبة والمحاسبة فإن حكومة التناوب التوافقي تمكنت مع ذلك من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية دون إغفال البعد الاجتماعي ونهجت مسلك التدبير النشيط في التعاطي مع الدين الخارجي حيث تم تقليصه إلى 15 مليار دولار وذلك بتحويل جزء منه إلى استثمارات خاصة أو عمومية كما وقع مع الدول الأوربية وجدير بالذكر أنه لم يكن بالإمكان تفعيل هذه المقاربة لولا الاستقرار السياسي الذي تعيشه بلادنا والسمعة التي أصبحت تتمتع بها داخل الأوساط الدولية.

وقد يلاحظ المرء بالمقابل ارتفاع الدين الداخلي والذي مرده العجز الذي تعاني منه الميزانيات العامة، لكن اللجوء إلى التمويل الداخلي عكس الدين الخارجي يتيح إمكانية التغلب على تحولات الصرف وتقلبات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، وقد كان للمغرب وما كان للمغرب أن يصبح أول بلد في جنوب البحر الأبيض المتوسط لجلب رؤوس الأموال لولا ثقة المستثمرين في أحوالنا واقتصادنا، فقد بلغت الاستثمارات الخارجية برسم سنة 2001 حوالي 30 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد ثبت أن إجراء تقويم العملة الوطنية الرامي إلى تعزيز ارتباط الدرهم بالأورو قد ساهم إلى حد كبير في ارتفاع عدة مداخيل وفي مقدمتها المداخيل السياحية التي سجلت رقم قياسيا بلغ 49٪، كما أن تحويلات عمالنا بالخارج تحسنت بحوالي 24٪ وتواصل ارتفاع صادراتنا من المواد الكهربائية والالكترونية وكذلك الأمر بالنسبة للنسيج والألبسة الجاهزة، كما شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نموا ملحوظا ونتيجة لما سبق ذكره وغيره من نتائج إيجابية لحكومة التناوب فقز احتياطي الموجودات الخارجية إلى مستوى لم تعرفه بلادنا من قبل حيث وصلت إلى أكثر من 93 مليار درهم ويشكل هذا المبلغ تغطية 10 أشهر من الواردات.

ونغتنم هذه المناسبة لنسجل النتائج الأولية للسياسة التحرر النسبي من الارتباط العضوي لنسبة النمو بالقطاع الفلاحي بفضل التطور النوعي والبنيوي إقتصاد الوطني، وما دمنا نتحدث عن القطاع الفلاحي فلابد من التذكير أن الحكومة قد رصدت لمواجهة آثار الجفاف مبلغا إجماليا قدره 6 ملايير ونصف خصص لإلغاء قروض بعض الفلاحين وتزويد الأسواق بالحبوب وتوفير الماء الصالح

للشرب وحماية الغابة وإنقاذ الماشية. وقد مكن هذا البرنامج من الحد من الهجرة القروية عن طريق إحداث فرص الشغل بلغت 16 مليون و500 يوم عمل رغم ما شاب هذه العملية من تجاوزات وخروقات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن الفريق الاشتراكي ومن موقع الأغلبية يجدد بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2002 دعمه ومساندته للحكومة التناوب التوافقي ويتمن المجهودات التي تبذلها والبرامج التي تسطرها لمعالجة الأوضاع المتأزمة وتقويم الاختلالات البنيوية التي ورثتها عن الحكومات السابقة، ولعل ما تشهده بلادنا من أوراش وإصلاحات أبلغ دليل على عزم الحكومة وإرادتها على تطوير وتأهيل بلادنا لتجاوز الصعاب وكسب الرهان، رهان تحقيق التنمية شاملة ومستديمة والتي لن تتأتى إلا بتثبيت الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات العامة، وفي هذا السياق وتفعيلا لمضامين التصريح الحكومي تشهد الساحة السياسية نقاشات واسعة تتناول مشاريع القوانين المتعلقة بتأسيس الجمعيات وقانون الصحافة والتجمعات العمومية والميثاق الجماعي ومدونة الانتخابات والتغطية الصحية الاجبارية لفائدة الفقراء وذوي الدخل المحدود إلى غير ذلك من المواضع التي من شأنها تطوير الآليات التشريعية والقانونية وملاءمتها مع المتطلبات الوطنية والدولية وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان برؤية جديدة تنطلق من تغليب المصالح العليا للبلاد، بعيدا عن الانتهازية والعقلية الانتخابوية، إننا نقر أن مشروع قانون المالية لسنة 2002 رغم أنه يعتبر آخر ميزانية في الولاية التشريعية الحالية فإن مثل سابقيه، نعم مثل سابقيه من القوانين المالية من حيث الأهداف والبرامج والوسائل، إنه يهدف إلى تكريس قيم التضامن والتآزر وتقوية التلاحم الاجتماعي واعتماد النظرة البعيدة والشمولية لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية ووضع المعايير والأسس اللازمة للشراكة مع القطاع الخاص لاستقطاب رؤوس الأموال وإنعاش الاستثمار وكذلك الانفتاح على المجتمع المدني ومختلف الفاعلين للتغلب على الخصاص الاجتماعي من خلال تعميم التمدرس ومحاربة الأمية والفقر والسكن الاجتماعي ومواجهة مخاطر البناء الغير اللائق وفي هذا السياق يندرج إحدى إجراء إحداث رسم على مبيعات الإسمنت لتعزيز تمويل صندوق التضامن الاجتماعي في ميدان السكن، انسجاما مع الخطاب الملكي السامي بمناسبة تخليد ذكرى 20 غشت لهذه السنة والذي دعا فيه صاحب الجلالة إلى ضرورة اعتماد مقاربة جديدة للقضاء على السكن الغير اللائق وتعبئة موارد مالية قادرة وفعالة لتمويل مشاريع محاربة انتشار التعمير العشوائي والسكن الغير اللائق والذي أصبح اليوم يتناسل بشكل خطير.

كما يتضمن مشروع تعميم إصلاح قانون 97 على كل المتقاعدين والذي يبلغ العدد الإجمالي للمستفيذين منه حوالي 190 متقاعد وتماشيا مع سياسة عقلنة للموارد البشرية وحسن توظيفها نتمن إقرار مبدإ تشجيع على التقاعد المبكر للموظفين والذي أثبتت الدراسة أنه يهم حوالي 20.000 موظف مما يحتم تخصيص غلاف مالي يقدر بحوالي 2 ملايير ونصف، كما ينص مشروع قانون المالية على توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للخدمات التي يقدمها الأطباء على مستغلي المصحات والمؤسسات العلاجية ومستغلي مختبرات التحاليل الطبية، ورغم محدودية الموارد وتماشيا مع إرادة تعميق الإصلاحات القطاعية لتقوية وتمنيع الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل ستعرف السنة 2002 استثمار حوالي 90 مليار درهم بتمويل من الميزانية العامة والمقاولات والمؤسسات والجماعات المحلية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا الأخير الذي سيتحول إلى مؤسسة عمومية حتى يتمكن من تدبير موارده المالية والبشرية بشكل أكثر نجاعة وديناميكية بتبسيط المساطر وتسهيلها لتحقيق البرامج الأكثر انعكاسا اقتصاديا واجتماعيا.

ومهما يكن من أمر فإنه لازالت هناك عدة عراقيل تقف كحجر الزاوية في وجه الاستثمارات وتحديدا استثمارات القطاع الخاص والتي مردها إلى ما تعانيه الإدارة المغربية من بطء وتعقيد في المساطر وتعدد المخاطبين علاوة على انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وهذا ما يتطلب من الحكومة مضاعفة الجهود لتخليق الحياة العامة ومحاربة كل أشكال الفساد والانحراف والضرب بقوة على أيدي المتلاعبين، وفي نفس السياق لازال إصلاح القضاء يعاني من تعثرات تنعكس سلبا على المتقاضين سواء كانوا

مواطنين عاديين أم منعشين اقتصاديين، فتعقد الإجراءات وتعدد الشكليات ومحدودية التخصصات تؤدي بطبيعة الحال إلى الإيقاع البطيئ في تناول القضايا المطروحة مثلما حصل في ملف اختلاسات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتلاعبات التي عرفتها المطاحن والقرض العقاري والسياحي ونازلة وكالة المغرب العربي للأنباء وغير ذلك من الملفات التي يسيء التأخير في البث فيها إلى سمعة قضائنا وقضاتنا ناهيك عن فرص الاستثمار التي تفوت على بلادنا، وتدعيما للجهود الحكومية وبمبادرة من فرق الأغلبية تمت مؤخرا هيكلة لجنة البحث والتقصي المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي أحدثها مجلس المستشارين نظرا لما يعرفه هذا الصندوق من تجاوزات وانحرافات كما لم يعد خافيا على أحد أن هذه المؤسسة كانت إلى عهد قريب بمثابة صندوق أسود يلفه الغموض والعمليات المشبوهة ضدا على مصالح العمال وعموم المنخرطين. ونغتنم هذه المناسبة لنقول بأنه رغم ماتعرفه العديد من المؤسسات العمومية وشبه العمومية ومرافق الدولة مسيرة من مؤسسات مستقلة من تبذير وإهدار للمال العام فإنها تبقى مع ذلك خارج المراقبة البرلمانية، فإذا كانت دراسة مشروع القانون المالي فرصة لمناقشة الأداء الحكومي والتطرق بتفصيل لمختلف القطاعات والمؤسسات، فإن ذلك لايتم على الوجه المطلوب نظرا للحيز الضيق الزمني المخصص لذلك من جهة وللأساليب والآليات المعتمدة من جهة ثانية. انه الأمر الذي يستلزم التجديد والابتكار حتى نتمكن من النهوض الفعلي بمهام التشريع والمراقبة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوة المستشارون.

إننا نثمن المجهودات التي تقوم بها الحكومة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين رغم الصعوبات ومحدودية الامكانيات إلا أن تمييزا لازال قائما بين موظفي مختلف القطاعات العمومية فيما يتعلق بالأجور والتعويضات وهذا ما يولد التذمر والتوتر لدى البعض منها، مما يتطلب تفعيل ما جاء به التصريح الحكومي والقاضي، بتجميد الامتيازات والأجور العليا لإقرار العدالة من الموظفين.

السيد الرئيس،

إن من حق الرأي العام أن يتساءل عن مآل إصلاح الإعلام العمومي والذي بات ورشا موقوف التنفيذ وكأنه ليس من حق المواطنين أن يتطلعوا إلى إعلام متفتح وديمقراطي يواكب الأحداث والتطورات التي تشهدها الساحة الوطنية والدولية، فقطاعنا السمعي البصري يوجد على هامش التاريخ، فهو لايعيش الزمن المغربي وكأنه خارج عن السلطة الحكومية، إنه يعكس تخلف وتحجر القائمين عليه من ذوي النفوذ ومناهضي التغيير، فإلى متى سيستمر هذا الجحود والعناد، إن مطلبنا يتمثل في توفير إعلام وطني عمومي يتماشى مع متطلبات الديمقراطية وتوسيع مساحة الحريات العامة واحترام الرأي والرأي الآخر وإبراز التعددية السياسية والتنوع الثقافي، ومايشهده مغرب اليوم من حركية وديناميةوتشييع الإنتاج والطاقات الوطنية وتوظيف مختلف منابره لخدمة قضيتنا الأولى التي تجتاز في الظروف الراهنة مرحلة حاسمة تتسم بتصعيد الحملات الإعلامية ضد وحدتنا الترابية والتي ضحى المغاربة أجمعون من أرواح وأموال في سبيل استرجاعها.

فتحية تكبير وتقدير للقوات الملكية المسلحة والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة في أقاليمنا الصحراوية للدفاع عن حوزة ووحدة ثرابنا الوطني، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي السيد عمر الادريسي.

السيد المستشار عمر الادريسي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون الملتزمون،

إنه لمن العار أن نناقش ميزانية المملكة أمام كراسي فارغة، لكن نترك للرأي العام استنتاج ما يجب استنتاجه من هذا الواقع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ومن خلالكم نخاطب الحكومة كلا لا كأجزاء،

السادة المستشارون ،

نستحضر في هذه اللحظة التاريخية أرواح شهداء التحرير والمقاومة وشهداء مسيرة النضال الديمقراطي وشهداء وحدتنا الترابية ترحما واستشهادا، نستحضر القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني بأقاليمنا الجنوبية ونتوجه لهم جميعا بتحية وطنية صادقة ومن خلالهم نقف على ملف الوحدة الترابية لنؤكد مجددا علي مواقفنا الثابتة وعلى مطلبنا بنهج مقاربة جديدة في التعامل مع الملف والقضية، وذلك بجعل صحرائنا قوة جذب اقتصادية في إطار استراتيجية تنموية وطنية قوامها الإنسان بدءا وختاما، إضافة إلى تفعيل تحرك بلادنا داخل المحافل الدولية دفاعا عن قضية شعبنا العادلة، اعتمادا على الآلة الديبلوماسية الرسمية والشعبية وتفعيل هذه المقاربة بتعزيز وصيانة تماسك الاجماع الوطني بإشراك مكونات الأمة في تقييم مستجدات والتشاور في اتخاذ المبادرات.

نستحضر حرب اجتداد التي تستهدف الشعب الفلسطيني المكافح والتي تقودها الآلة الصهيونية بمباركة أمريكا زعيمة النظام الالبيريالي الجديد دون اعتبار للحقوق المشروعة لشعب عربي الفلسطيني في إقامة دولته بأرضه وعاصمتها القدس الشريف ودون اعتبار لوجدان ومشاعر الشعوب العربية الإسلامية.

نستحضر سياق التحولات الدولية وتداعيات 11 شتنبر 2001 وما تؤشر له استراتيجية النظام الدولي الجديد الهادفة إلى إحتواء خيرات الشعوب المستضعفة بقوة الحديد الناروالحصار المفروض على الشعوب العراق، أفغانستان نموذجا.

وفي نفس المنحى أستحضر تحديات ذلك على الغرب الذي تفرض استعدادا وطنيا وشعبيا لمواجهة إكراهات عالم اليوم بنهج جديد يقطع كليا مع أشكال التدبير السياسي الذي زج بالبلاد في أنفاق مظلمة وفتحها على المجهول.

نستحضر كلما تقدم لنتحمل مسؤوليتنا كطبقة عاملة وكطليعة للحركة العمالية المغربية لنستقف مع كل الشرفاء في بلادنا ضد ما يستهدف المغرب وضد استراتيجية التفكيك التي حولت مشهدنا السياسي إلى مسرح لحرب أهلية سياسية تقودها فاسيشتية جديدة يعلم الله مدى تشابك خيوطها للعصب بمقومات القوة الوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نتأسف للغياب الذي جعل ويجعل كراسي هذه المؤسسة فارغة شكلا ومضمونا، الشيء الذي يعكس اللامبالاة ومداها في الاهتمام والتعامل مع قضايا الوطن والمواطنين، مما يجعلها خارج المرحلة وبعيدا عن الإسهام الفعلي والجاد في وصنع تاريخ المغاربة أمام خضم أعوج لعولمة كاسحة تهدد المغرب كيانا ومكونات خيرات و إنسانا.

إن القانون المالي رقم 0144 برسم السنة المالية 2002 هو آخر قانون مالي بعد 4 قوانين لهذه الحكومة وهي تستعد لتقديم الحساب إلى الشعب بعد شهور، مما يجعل اللحظة تتجاوز حدود التعاطي المغلق مع معطيات القانون المعروض للنقاش، وتتجاوز أيضا حدود التعامل في إطار سياقه الخلفي والبعدي القريب لأنه تتويج لحصيلة الأداء الحكومي، واللحظة بالنسبة لنا في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ليست لحظة النقذ والاقتراح والمطالب لتقويم الإعوجاج في الأداء الحكومي، إنها لحظة الوقوف على حصيلة المنتوج في علاقته بالتزاماتكم التي أعلنتم عنها من أعلى هذا المنبر في تصريحكم الحكومي الأول والثاني، بماذا التزمتم؟ وكيف دبرتم الشأن العام؟ وماهي حصيلة منتوجكم في علاقتكم بالتزاماتكم؟ وهل من جديد في القانون المالي الحالي؟ اعتبرنا ونعتبر القوانين المالية أداة كشف من بين أدوات الفعل الحكومي، لأنها تعكس حقيقة النوايا الحكومية والشعارات والخطابات على مستوى الترجمة الميدانية ماليا، كما تعكس بوضوح طبيعة العلاقة بين البرنامج الحكومي والقانون المالي من جهة وبينهما وبين المخطط الخماسي من جهة ثانية، مما يسهل الإجابة على السؤال هل العلاقة بين أدوات الفعل الحكومي علاقة تفاعل وتكامل؟ أم العلاقة منفصمة؟ وإن استحضار هذه الأدوات لايتعدى حدود الاستهلاك الديماغوجي، لذلك كنا نولي اهتماما خاصا للنقاش الذي يواكب لحظات قوانين المالية، ليست فقط في عهد حكومتكم، بل سيرا على نهج تعاملنا الوطني والمسؤول

الذي تشكلنا على أساسه كقوة نقابية تفاوضية وكقوة نقدية واقتراحية وإذ كنا دوما نتوخى الجرأة في الطرح، فاننا لم نبعد يوما ما الحوار المؤطر بمصداقية الأسئلة الملحة بحثا عن الإجابات التي تخدم بلادنا وشعبنا.

السيد الوزير،

ودائما من خلالكم نتوجه إلى الحكومة، لقد التزمتم أمام الشعب المغربي بمناسبة التصريح الحكومي بتحسين المالية العمومية بتوسيع الهامش المالي الممكن استثماره وتبسيط النظام الجبائي والعمل على استقراره وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة المنهجية للتملص والغش وإقرار عدل ضريبي، كما التزمتم بالاقتصاد في النفقات العمومية ومحاربة التبذير والرشوة والامتيازات، وفوق كل هذا راهنتم على تجميع ميزانية الدولة وتقوية المراقبة البرلمانية إذ وبذل العمل على ترجمة هذه الالتزامات دابتم في إعداد القوانين المالية على نهج أسلافكم في الحكومات السابقة على أساس الدعامات التالية :

- الحفاظ على التوازنات المالية،
- وتغييب البعد الاجتماعي.

وترجمتم هذه الدعامة على الأسس التقليدية التالية :

1 - تغييب البعد السياسي في صياغة المالية العمومية والاعتماد على البعد التيكنوقراطي الذي يرسم البنية والأرقام وكأن هذه الحكومة لا لون بل لا ألوان سياسة لها وتعاقد يلزمها أمام الشعب المغربي.

2 - الاعتماد على تصور احتمالي للثروة بأرقام لاتعكس الحجم الحقيقي لواقع الإمكانيات الوطنية، وليس هذا راجع لخداع في التقرير بسبب التباس في الأرقام، بل يحكمه ضعف مريب في الإرادة السياسية.

3 - الارتكاز على نفس المداخيل الثابتة ونفس الإمكانيات بالتحصيل الضريبي بناءا على ترسانة قانونية قديمة ومتقادمة، وليس هذا راجع إلى ضعف في ملكة الإبداع والقدرة على التحديث بل تحكمه عقلية الاستمرار على النهج القديم ويؤطره نفس الضعف في الإرادة السياسية.

4 - الإرتكاز على الإعتبارات الطارئة في بعض المداخيل كمداخيل التفويت التي تستهدف المنشآت العمومية في إطار نهج الخوصصة، وهو أمر أملته وتمليه توجهات التفقير المملاة من طرف المؤسسات المالية الأجنبية.

5 - الإعتماد على نظام ضريبي غير فاعل وغير عادل ولا يتصف بالشمولية، غير فاعل لأنه لايسمح بالمراقبة الدقيقة للمادة الجبائية، وغير شامل لأنه، لا يستهدف محاربة التملص والغش الضريبي، وغير عادل لأنه يستثني طوعا أو كرها ذوي الإمتياز ويلزم شرائح عريضة من المجتمع.

6 - الإفتقار لآليات التتبع والمراقبة للتحكم في الأهداف وللتحكم في التقييم والمعالجة عند الاقتضاء، وهذا راجع إلى الطبيعة الإدارية المهترئة للوزارة المؤتمنة على المال العام استخلاصا وتدبيرا.

7 - الهرولة في اتجاه الحصول على شهادة جيد جدا من المؤسسات المالية الأجنبية الداعمة لاستراتيجية نظام العولمة على حساب الخصوصية المجتمعية للمغاربة على مستوى الحاجيات الملحة.

8 - التغييب المطلق لهموم وحاجيات وانشغالات المغاربة مع العلم أن المالية العمومية يجب أن تنطلق من انتظارات الشعب وليس من التوازنات المالية المملاة، وهذا ليس إكراها كما تدعون، بل هو توجه فكري وسياسي يؤطره الاختيار المنفعل بالهندسة العالمية.

9 - الرهان على أرباب العمل والإفراط في تقديم هدايا لهم بالإعفاءات من بعض التزاماتهم، ولجمهم على تجاوز الانكماش في التعامل مع الاقتصاد بلدهم رغم هزالة الحصيلة على مستوى الاستجابة.

10 - تكريس تفتيت الميزانية العمومية بالاستمرار في سياسة تفريخ الصناديق التي تضعف الوحدة في تدبير المال العام، وتضعف القدرة على المراقبة من طرف المؤسسات التشريعية.

11 - الدعم السخي للمؤسسات العمومية المفلسة دون محاربة الإفساد والمفسدين ومتابعتهم لاسترداد الأموال المختلسة.

12 - تحريك الفصل 51 لمواجهة الاقتراحات التعديلية التي هي من صميم العمل النيابي في أي بلد يحترم قواعد الديمقراطية مما يجعل النواب أمام هذا الفصل ثقلا على

هذه المؤسسة وعلى مالية الدولة. الشيء الذي يحمل على السؤال: أي وظيفة للبرلمان بغرفتيه في بلدنا؟

السيد الوزير،

إن أية حكومة تحترم نفسها ملزمة اولا باحترام تعهدات أحزابها وتعهدات حزبكم الاشتراكي تعكسه معادلة تحرير ديموقراطية اشتراكية وتؤطره 750 إجراءا المعلن عنها في الحملة الانتخابية، فأين أنتم من كل هذا؟ ولا سبيل الى تذكيركم شخصيا بتدخلاتكم النارية داخل هذا المجلس حينما كنتم رئيسا لفريكم أيام زمن الغضب في المعارضة.

فسياسة الحكومة هي سياسة وطنية نابعة من القناعة المشتركة والاستشارة الفعلية لا الشكلية وليست قرارات الأبراج والمجموعات ولا مجال لاختزال المجتمع في الحكومة وتلويك الشعارات لأن شمس الحقيقة لايحجبها غربال التمويه ودغدغة العواطف. إن يوم هذه الحكومة كان في تعداد تقديرنا الكونفدرالي بينا وواضحا من صبحه حينما ضربت التعاقدات في الصميم بقبول التزوير الانتخابي ضد ولصالح الجميع، مع العلم أن لا تنمية بدون ديمقراطية ولاديمقراطية بدون نزاهة سياسية ولاخلقية وطنية، وبدون احترام قدسية الاقتراع والتنافس البرنامجي. من أجل البلاد والمواطنين. كان صرح حكومتكم بينا وواضحا من خلال شعارات برنامجكم الحكومي الذي اعتبرناه في حينه إعلان مبادئ وخطوطا عريضة غير واضحة محددة في حيث كنا نريد منكم ومعنا الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية الكادحة مسحا وتشخيصا لاشكالية البلاد يفضي إلى برنامج إجرائي في كل المجالات المجمع معالجتها اقتصاديا وماليا وتجاريا واجتماعيا وثقافيا وإعلاميا وتربويا ولن يكن همنا أن نفهم نحن بل كان الهم أن يفهم غيرنا.

لذلك تركنا لكم الفرصة ليتأكد الجميع ممن هم في حاجة إلى الملموس والشاخص للغيان، وبناءاً عليه قررنا أن لانوقع لكم شيكا على بياض الإعتبارين التاليين:

الاعتبار الأول : نحن نقابة مناضلة نقترح ونتفاوض وننبه ونكافح، ومستعدون للتضحية على قاعدة اصلاح الأسس في دولة عصرية بمفهوم متقدم للحداثة، مؤسس على حقوق المواطنة ودولة المؤسسات.

الإعتبار الثاني: نحن نقابة مسؤولة عن شريحتها وعن قضايا وهموم شعبنا، ومن المفروض بحكم هذه المسؤولية أن نواجه كل القرارات التي تمس بمكاسب وحقوق الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية ولو كان مصدرها أصدقاء أو خلفاء الأمس القريب. لذلك ركبنا الخيار الوقائي للحفاظ على الاحتياط الشعبي كي لايقتله اليأس فاعلنا ما أغضبكم يومها بأننا لسنا نقابة الحكومة وليست الحكومة حكومة النقابة. ولقد أسال هذا الموقف الكثير من مداد الشك والتشكيك لدى البعض من المغلوب على أمرهم وآثرنا أسلوب التغاظي وهاهم اليوم يواجهونكم بالاستعارة المكشوفة من خطاباتنا ومواقفنا السابقة، لأن حمى الانتخابات تبعث لديهم السعار والهذيان اليوم نحن وهم وأنتم في الميزان، ميزان الحكم الشعبي، أمام المواقف والقضايا التي سجلت على الجميع داخل هذه المؤسسة وخارجها، وعلى أرض الواقع الملموس الذي نكتوي بناره كطبقة عاملة وجماهير شعبية، من كان على حق ومن كان على باطل من كان في الموعد ومن أخلف الوعد والموعد.

السيد الوزير،

لقد سمينا هذا الزمن بالزمن الحكومي الذي كان عليه أن يطبع المرحلة بقرارات وإجراءات أفقدها المغاربة أزيد من 4 عقود فماذا كانت الحصيلة؟ استحضرتم في تصريحكم الحكومي التحولات الدولية وضرورة تمكين المغرب من مستلزمات ولوج عالم الألفية الثالثة واعتبرتم الحكومة الحالية حدثا تاريخيا يجسد الإرادة الوطنية في التغيير والتقدم، فأين نحن من هذا التغيير، بخصوص أهم القضايا الوطنية؟ وهل على المستوى الفعلي الحكومي في الميدان؟

قررتم الإرتكاز على منظور استراتيجي ومنهجية شمولية برد الاعتبار للتخطيط على أسس جديدة، فجاء تخطيطكم بعد قانونين ماليين مخيبا للآمال، لأنه لم يرقى إلى مستوى المواصفات التي يقتضيها عالم من نوع كهذا، بل جاء عبارة عن رؤيات قطاعية لاجامع لهما ومن دون أن يكون مخطط محط نقاش تحضيري تشاوري يشارك فيه فعليا كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وبالرغم من لم تكن له أية علاقة بالمالية العمومية التي من المفروض أن تترجم في كل سنة أهدافه ومراميه مما حملنا على الحكم عليه بأنه صنيع للاستهلاك وموجه إلى الغير ليس إلا تحت ضغط رغبة التغيير في وضوح الرؤيا كشرط من شروط تحفيز الاستثمار الذي

ظل سرابا وطالبناكم وقتها بإعادة النظر فيه منهجيا وبنائيا وتشاوريا وعلى مستوى ارتكازه على صدقية ما ينطق به الواقع الحي في مختلف الميادين، لكن لاحياة لمن تنادي.

التزمتم بتخليق الحياة العامة وذلك بتمكين المغرب من إدارة عصرية فعالة تقدم خدمة عمومية جيدة وبأقل تكلفة ومنصفة باستمرار محيطها، واقترحنا عليكم تشخيصاً للمعوقات الكبرى والمداخيل الإجرائية للتغيير والإصلاح الإداري بدءاً بالإرادة السياسية، الشراكة والتشاور، والمدخل الاجتماعي وانتهاءاً بالتعبئة المهنية، وكان ذلك بمناسبة السنة المالية 1999-2000، لكن بدون جدوى ليبقى الوضع الإداري في البلاد معطلا لأية إمكانية تستهدف الإقلاع أو جلب الاستثمار وذلك بسبب ماتختزنه إدارتنا من فساد ومحسوبية وإرتشاء، وبما يعتريها من بيروقراطية قاتلة وفي نفس الاتجاه والمنحى التخليقي التزمتم بإلغاء امتيازات في مجال الأجور باعتماد العدالة الأجرية في نظام المرتبات بالوظيفة العمومية مع تجميد الأجور العليا، ولاشيء من ذلك حدث على الإطلاق، بل الذي قدمتم وكهدية للشغيلة التعليمية ومستخدمي الاستثمار الفلاحي هو الهراوة ضد احتجاج المشروع الذي يطالبون فيه بالنظام الأساسي وبالمساواة في نظام التعويضات، ونفس محنة هؤلاء عرفتها عدة فئات بما دأبتم عليه من تضييق للحريات النقابية والحريات العامة بقمع الاحتجاج واعتماد لغة الصم في الحوار وعوض أن تفتح الحكومة كما وعدت ورش إصلاح العدل، فعلت وسرعت الأحكام القضائية ضد العمال وأبقت فضاء العدالة ينن من تفشي الرشوة والمحسوبية والبطء في البث.

السيد الوزير،

يبقى سؤال الأسئلة مطروحا مع وقف التنفيذ أين أنتم من وعدكم بتنشيط الاقتصاد لفائدة التشغيل والعمل على التنمية الاقتصادية المستديمة والمنتجة لمناصب الشغل؟

السيد الوزير،

نعتبر الشغل كنقابيين وكمواطنين حق دستوريا من حقوق المواطنة الكاملة، ونعتبر المس به شططا ومن مسؤوليتكم كحكومة حماية عالم الشغل بصيانة الحريات النقابية وإيقاف الإغلاقات اللاقانونية وحماية العمال من الطرد وحماية العاملات من التمييز وتطبيق الاتفاقية الدولية بخصوص تشغيل الأطفال.

تعلمون وتعلم الطبقة العاملة في الميدان أن الحريات النقابية لم تحترم في عهدكم كما في عهد من سبقوكم، وعلى رأسها الحق في التنظيم النقابي.

تعلمون وتعلم الطبقة العاملة في الميدان أن المعامل تغلق دون مبرر قانوني وبدون حيثيات اقتصادية مقبولة، وقد تفاقم هذا الوضع في عهدكم أكثر مما كان في عهد من سبقوكم،

تعلمون وتعلم الطبقة العاملة في الميدان أن العمال يطردون جماعات بدون حق وضدا على القانون، وقد تفاقم هذا الوضع أيضا في عهدكم أكثر مما كان في عهد من سبقوكم.

تعلمون وتعلم الطبقة العاملة في الميدان أن أبشع صور الاستغلال في عالم الشغل تعاني منه النساء والأطفال.

التزمتم بمحاربة البطالة ووعدتم الشباب بالتشغيل الذي سيكون من صميم انشغالات الحكومة وسيشكل الحجرة الزاوية في سياستها الاجتماعية، فك شغلتم من حاملي الشهادات المعطلين الذين لم يتوقفوا عن الاحتجاج دفاعا عن حقهم في العمل فيما يواجه الحتجاجهم بالتنكيل والضرب إلى حد بلغ بالبعض منهم وهم في حالة الإعاقة اتخاذ قرار جماعي بإضراب مورع بالذات؟ وكم شغلتم ممن يعانون من البطالة الطويلة الأمد مع العلم أن 14.000 فردا تكون مهيأة سنويا للعمل؟ إن حكومتكم غائبة فكرا وممارسة وتصوراً.

السيد الوزير،

التزمتم بتبسيط المساطر وإنشاء جهاز وطني كمخاطب الوحيدللمستثمر ففي أي مكان من البلاد يوجد هذا الجهاز.

قدمتم الهدايا للباطرونا لتحفيزها على تجاوز الانكماش وتفعيل الاستثمار، فلا انكماش زال ولا استثمار مأمول باستثناء بعض المبادرات التي لا يد لحكومتكم فيها، إذ لافضل لها إطلاقا في استثمارات السياحة جنوب البلاد وشمالها.

التزمتم بإتمام برنامج الخوصصة وتوجيه مواردها إلى الاستثمار وتحفيز الهياكل، لكن وبلغ تخصيص هذه الموارد لهذه الغاية، أكل التسبب الجزء الأهم من هذه الخوصصة، وتجاهلتم كليا مطالبنا في هذا الموضوع، وذلك بمراجعة التجربة وما أفرزته من فشل في تحقيق أهداف إنعاش الاستثمار، وأيضا بتطهير القطاع

العام وترشيده ليقوم بدوره على أحسن وجه حفاظا عليه لأنه ثروة الأمة ورصيدها الجماعي ومرتكزا من مرتكزات الإقلاع التنموي، وها أنتم تقدمون بسخاء الدعم للمؤسسات المفلسة من دون الضرب على أيدي الإفساد والمفسدين، رغم ثبوت تورط بعضهم في اختلاس المال العام كما توصلت إلى ذلك نتائج بعض رجال التقصي.

السيد الوزير،

- هل أمنتم ارتباط بين التربية والتكوين والتشغيل كما التزمتم؟

- هل أمنتم تعميم التعليم للمغاربة كما وعدتم؟

- هل غيرتم البرامج والمناهج كما وعدتم؟

- هل وجدتم الحل لمشكلة الأمية التي تعم أكثر من نصف ساكنة المغرب؟

- هل قويتم مكانة المرأة في المجتمع؟

- هل قلصتم من الفوارق الاجتماعية؟

- هل حسنتم العلاجات الطبية؟

- هل أصلحتم نظام حماية الاجتماعية؟

- هل شجعتم السكن الاجتماعي وتمكنتم من محاربة السكن غير اللائق؟

- وهل تمكنتم من حماية الطفولة والأسرة والأشخاص المعاقين؟

- هل قلصتم من الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي؟

- وهل مارستم فك العزلة عليه؟

- هل قويتم رصيد المملكة من الموارد؟

لاشيء من كل هذه الوعود تحقق، وماقمتم به لايتجاوز في أحسن الأحوال التأكيد على الاستمرار في نفس السياسات التي اتبعتم منذ عقود، والتي كنتم ضد مطامح وحاجيات الجماهير الكادحة والانتظارات الشعبية.

السيد الوزير،

القانون المالي الحالي أقل من عادي في ظرفية اقتصادية واجتماعية وسياسة استثنائية وهو استمرار للقوانين المالية السابقة في نهج التوازنات المالية، وتأجيل المعالجة الجدية للمسألة الاجتماعية بكل أبعادها.

ويمتاز عن سابقيه بالنقص في جل الميزانيات القطاعية وخاصة القطاعات ذات البعد الاجتماعي وبتخفيض نفقات التسيير ذات طابع منتج ناقص 10٪ مما سيؤثر سلبا على الأنشطة المؤطرة لبعض القطاعات الإنتاجية. كما أن التخفيض من صندوق المقاصة ناقص 22٪ لن يرتكز على سيناريو احتمالي مرتبط بتداعيات 11 شتنبر 2001، ويمتاز أيضا بالحصار المناطربالمالية المخصصة لتشغيل 10.875 منصبا مقابل حذف 5700 للمتقاعدين دون تخصيصها للتشغيل بالإضافة إلى 20.000 من الموظفين الذين سيشملهم التقاعد النسبي أو الذهاب الاختياري وأيضا دون تخصيص هذا العدد للتشغيل، الشيء الذي يحمل على الحكم بأن حكومتكم هي حكومة تسريح وليست حكومة التشغيل.

السيد الوزير،

• إن حملة الاختيارات الاجتماعية ينذر بالكارثة، وإن جئتم من باب التغيير فإنكم رشحتم البلد للمجهول لأنكم قتلتم الأمل وكرستم فقدان الثقة وعصفتم بالمصداقية، ومطالب المغاربة توجد خارج تفكيركم الرسمي، فكيف ينام مسؤول في حكومة تحترم نفسها وشباب بلده تتقاذفه أمواج المحيطات بحثا عن شغل في أراض الغير، بعد أن قتله اليأس والتهميش والاغتراب؟

- كيف ينام مسؤول في حكومة ترفع شعار التغيير وما.نصف المغاربة نشيطين يعانون من البطالة؟

- وكيف واقتصاد الامتيازات ما يزال هو المهيمن عبر مقالع الرمال ورخص النقل ورخص الصيد البحري، ورخص استغلال الأراضي والضيعات؟

إننا نستنكر هذا الوضع رغم أننا عبدنا الطريق للأسف لها ه الحكومة، ونعلن أن هذا القانون المالي هو استفزاز للمغاربة، و أن التصويت عليه يجب أن يرفض.

وفي الختام نكرر لكم ومن خلالكم للرأي العام الوطني و لكل مكونات الأمة المغربية ماقلناه لكم جهارا في مناسبة سابقة ، لقد أبقيتم دار لقمان على حالها ومعكم بقيت مؤشرات القلق والا تردي قائمة، ومعكم بقية عوامل الاهتزاز والمعاناة مستمرة، فغفرانك الله ما ربنا غفرانك الله ما شعبنا، وإنا لله وإنا إليه راجعون، والسلا م عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس.

بهذا نكون قد أتينا على نهاية التدخلات السادة رؤساء الفرق.

قبل أن أعلن عن رفع الجلسة أذكر بأن المجلس سيعقد جلسة عمومية يوم الخميس المقبل إن شاء الله على الساعة الواحدة زوالا لاستماع إلى رد السيد الوزير حول تدخلات السادة رؤساء الفرق.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة